جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

العنوان

دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالمخاطر المالية لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية.

تخصص:

محاسبة وتدقيق

اعداد الطالبتين:

- ✓ كليل منال
- ✓ بوزار لقوس سميحة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

ا. دوايدية سليم رضوان. رئيسا

د. يحياوي عبدالرحمن مشرفا ومقررا

ا. زحوفي نور الدين ممتحنا

السنة الجامعية : 2020/2019

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

العنوان

دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالمخاطر المالية لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية.

تخصص:

محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبتين:

- ✓ كليل منال
- ✓ بوزار لقوس سميحة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

ا. دوايدية سليم رضوان. رئيسا

د. يحياوي عبد الرحمن مشرفا ومقررا

ا. زحوفي نور الدين ممتحنا

السنة الجامعية : 2020/2019

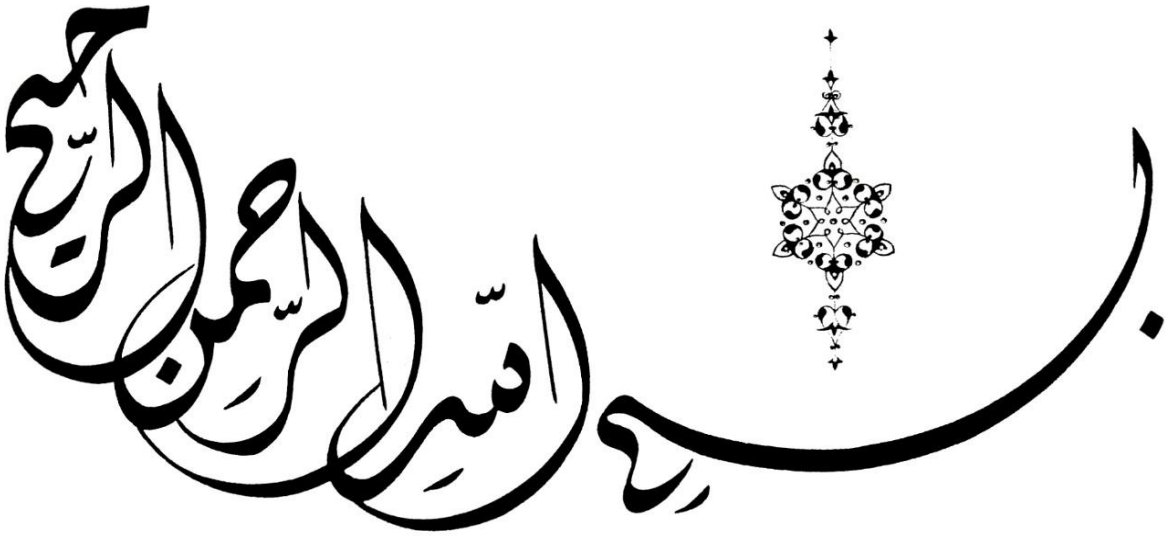

شكر وتقدير

الحمد لله نحمده حمد الشاكرين، نستغفره ونتوب إليه ونبوأ له بذنوبنا ونرجو مغفرته والصلاة والسلام على رسوله الكريم صلاة غير منقطعة إلى يوم الميقات المعلوم.

نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في تمام هذه المذكرة ونخص بالذكر الأستاذ المشرف على ما قدمه لنا من نصائح وإرشاداتالأستاذ

إلى كل الأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم في كل المستويات من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي.

إلى عمال جامعة خميس مليانة وكل من ساعدنا ولم يتوانى ولم يبخل علينا بمكنونات جعبته وحرصه على تبليغ رسالته.

وفي الأخير لايفوتنا أن نتوجه بشكر السيد

«ناصي محمد امين»

المدير العام بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة وجميع العمال بالوكالة،

إليك يا إذا من سئل أعطوإذا شكر زاد يا من أحنيت له جبيني فرفعنيوأكرمني بنور العلم وكان معي في السر والعلانية

اللهم لك الحمد فزدنا

ولك الشكر فأكرمنا ولك الثناء فاللهم حبك وحب من احبك وحب سولك الكريمليك يا من تركت لنا سيرة عطرة لاتخيب

من يحذوها ياقرة عيني وحبيبيرسولي عليك أفضل صلاة وتسليم

إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى «وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه

وبالوالدين إحسانا»

إلى صاحبة أطيب قلب واحن صدر من سهرت على راحتي وشقت لشقائي فرحت لفرحي إلى القلب الرحيم الذي

رعاني بعطفه وحنانه منذ الولادة حتى الآن أمي الغالية على قلبي «مسيف فضيلة»

باسم كل دمعة نزلت من عيني على فراقك يا احن وأطيب أب في العالم

أهديك ثمرة جهدي التي لن تستطيع أن تراها وتشاركني فرحتي

أبي الغالي رحمك الله «كليل عبد القادر»

الى اعز ما املك سندي وقوتي في هذه الحياة إخوتي «يونس، عبد الجليل، فلة»

إلى أحبة قلبي أمير ورسيم

الى الأخ والسند «ناصي سمير»

إلى كل الأهل والأقارب أعمامي وعماتي أخوالي وخالاتي أهديكم ثمرة جهدي

منال

أنهى لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيبا الآخرة إلا بعفوك.

إلا من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى معنى الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلا من كان دعاؤها سر وجودي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي...أمي...أمي

إلى تاج راسي وقرة عيني إلى احن وأكبر قلب إلى صاحب الفضل الجزيل والدعم المتواصل إلى من خطى لي المبادئ والأخلاق

على صفحة بيضاء أبي العزيز

إلى من نشأت وترعرعت بينهم إخوتي أحمد، احمد، أيوب وإلى الكتكوت الصغير آخر تمرة في العرجون

بسمة البيت و بجحتها عبد الوهاب

إلى الكتكوتة الصغيرة ابنتي إسراء أطال الله في عمرها

إلى زوجي الغالي موسى الذي اختاره القدر أن يكون نصيبي وأشاركه حياتي

إلى جميع الصديقات جيهان، نادية، أميرة، سعاد، منال

إلى جدي وجدتي أطال الله في عمريكما

إلى كل أخوالي وخالاتي، عماتي وأعمامي إلى كل من و سعتهم ذاكرتي

ولم تسعهم مذكرتي إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي

ملخص

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور نظام المعلومات المحاسبي في التنبؤ بالمخاطر المالية لدى المؤسسات الاقتصادية مع إسقاط ذلك على مؤسسة **الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي** ،وقد تم التوصل إلى أن نظام المعلومات المحاسبي يساهم في عملية التنبؤ بالمخاطر المالية عن طريق مخرجاته، حيث يسمح بإعطاء صورة شاملة وملخصة عن الوضعية المالية للمؤسسة بناءا على مجموعة من المؤشرات مما يمكن المسؤولين من تقييم أدائهم واتخاذ قرارات سليمة في الوقت المناسب.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبي، المخاطر المالية.

Summary

The aim of this study is to highlight the role of the accounting information system in forecasting the financial risks of economic institutions while dropping that on the Regional Fund for Agricultural Cooperation. It has been concluded that the accounting information system contributes to the process of forecasting financial risks through its outputs, as it allows giving a comprehensive and summary picture. On the financial position of the institution based on a set of indicators, which enables officials to evaluate their performance and take sound decisions in a timely manner.

Key words: accounting information system, financial risk.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ- ج
الفصل الأول: الأسس النظرية لنظام المعلومات المحاسبي والمخاطر المالية	
تمهيد	5
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات المحاسبي والمخاطر المالية	6
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات المحاسبي	6
أولا: ماهية نظام المعلومات المحاسبي	**6**
1.تعريف نظام المعلومات المحاسبي	**6**
2.وظائف نظام المعلومات المحاسبي	**7**
ثانيا: خصائص نظام المعلومات المحاسبي	**8**
ثالثا: مقومات نظام المعلومات المحاسبي	**9**
المطلب الثاني: ماهية المخاطر المالية	**10**
أولا. مفهوم المخاطر المالية	**11**
1. تعريف المخاطر المالية	**11**
2. نشأة المخاطر المالية	**11**
ثانيا. أنواع المخاطر المالية	**12**
ثالثا.عملية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية	**15**
المطلب الثالث: التنبؤ بالمخاطر المالية بواسطة نظام المعلومات المحاسبي	**17**
أولا: مقدرة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالمخاطر المالية	**17**
ثانيا: القيمة المضافة لنظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية	**18**
المبحث الثاني: عرض و تحليل الدراسات السابقة لموضوع المعلومات المحاسبية و المخاطر المالية	**19**
المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي	**19**

المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالمخاطر المالية	**21**
المطلب الثالث: مقارنة الدارسة الحالية مع الدارسات السابقة والقيمة المضافة للبحث	**23**
خلاصة الفصل	**26**
الفصل الثاني:واقع التنبؤ بالمخاطر المالية عن طريق استخدام نظام المعلومات المحاسبي في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	
تمهيد	**28**
المبحث الأول: تقديم عام للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	**29**
المطلب الأول: نظرة عامة حول تطور الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	**29**
أولا: لمحة تاريخية عن تطور الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	**29**
ثانيا: مفهوم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	**30**
1. تعريف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	**31**
2. مهام الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	**31**
3. دراسة الهيكل التنظيمي للصندوق	**35**
المطلب الثاني: طريقة جمع المعلومات وأدوات الدراسة	**36**
المبحث الثاني: المخاطر المالية ونظام المعلومات المحاسبي في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	**37**
المطلب الأول: عرضالميزانيات المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	**37**
المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مختلف المؤشرات والنسب المالية	**45**
المطلب الثالث: تفسير ومناقشة النتائج	**50**
1. تفسير النتائج	**50**
2. مناقشة النتائج	**51**
خلاصة الفصل	**53**
خاتمة	**55**
قائمة المراجع	**57**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول رقم(1): التغير في معدل الفائدة ووضعية المؤسسة اتجاهه والمخاطر المرتبطة بكل وضعية	13
الجدول رقم(02):عرض جانب الأصول للميزانية المالية لسنة2017	37
الجدول رقم(03): عرض جانب الأصول للميزانية المالية المفصلة لسنة 2018	38
الجدول رقم(04): عرض جانب الأصول للميزانية المالية المفصلة لسنة 2019	39
الجدول رقم(05): عرض جانب الخصوم للميزانية المالية للسنوات 2017 / 2019/2018	40
الجدول رقم(06): عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة2017	43
الجدول رقم(07): عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة2018	43
الجدول رقم(08): عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة2019	44
الجدول رقم(09): رأس المال العامل الدائم	44
الجدول رقم(10): رأس المال العامل الخاص	45
الجدول رقم (11): احتياجات رأس المال العامل الدائم	46
الجدول رقم (12): الخزينة	46
الجدول رقم (13): نسبة المديونية	46
الجدول رقم (14): نسبة الاستقلالية المالية	47
الجدول رقم (15): نسبة رأس المال العامل الدائم	47
الجدول رقم (16): نسبة السيولة العامة	48
الجدول رقم (17): نسبة السيولة المختصرة	48
الجدول رقم (18): نسبة السيولة الحالية أو الآنية	49

قائمة الأشكال

العنوان	الصفحة
الشكل رقم (01): وظائف نظام المعلومات المحاسبي	7
الشكل رقم(2): دورة إدارة المخاطر	16
الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	35

مقدمة

توطئة

تقوم المحاسبة بدور هام في المساهمة في عملية إدارة المؤسسات الاقتصادية من خلال توفيرها للمعلومات المحاسبية والتقارير المالية لمتخذي القرارات داخل تلك المؤسسات أو خارجها حيث تسعى المحاسبة بصفتها نظام خدمي لتوفير المعلومات التي تتسم بالدقة والملائمة وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، ومن الخصائص المهمة التي تتميز بها المعلومات المحاسبية خاصية التنبؤ حيث أنه عند دارسة وتحليل المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية لمنشأة لفترة أو فترات مالية ومقارنة نتائجها مع نتائج مثيلاتها في النشاط الاقتصادي فإنه يمكن توقع التغيرات في ربحية تلك المؤسسات وهياكلها المالية ومدى إمكانية وفائها بالتزاماتها وخططها المستقبلية.

كما يهتم مستخدمي القوائم المالية ومتخذي القرارات بالتعرف على أساب المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية بهدف تفادي كل من المستثمرين والمقرضين لمخاطر الإفلاس.

من هنا تظهر الحاجة لايجاد أساليب علمية تستطيع من خلالها إدارة المؤسسة والجهات المعنية من مستخدمي القوائم المالية للتنبؤ بالمخاطر المالية التي من الممكن التعرض لها بهدف إيجاد الحلول المبكرة والسليمة.

2. إشكالية الدراسة

في ظل ما سبق ذكره تتبلور معالم إشكالية هذه الدراسة، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

« **كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبي في عملية التنبؤ بالمخاطر المالية لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي؟**»

للتفصيل في الإشكالية الرئيسية يمكن تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية الموالية:

- هل هناك علاقة بين استخدام نظام المعلومات المحاسبي والتنبؤ بالمخاطر المالية؟
- إلى أي مدى يمكن أن يساهم نظام المعلومات المحاسبي في التنبؤ بالمخاطر المالية؟
- ما مكانة المعلومات المحاسبية لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وما درجة اعتماده على نظام المعلومات المحاسبي ؟

3. فرضيات الدراسة

بغرض الإلمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة، يمكن الاستعانة بالفرضيات الموالية :

- هناك إمكانية للتنبؤ بالمخاطر المالية بواسطة نظام المعلومات المحاسبي؛ من خلال حركة موجودات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي خاصة الخزينة؛
- إن المعلومات المحاسبية المنتجة من نظام المعلومات المحاسبي تساعد في عملية التنبؤ بالمخاطر المالية من خلال تقدير الوضعية المالية المستقبلية عن طريق اخذ الاحتياطات المناسبة لذلك؛

- يحتل نظام المعلومات المحاسبي مكانة هامة لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي نظرا لما يقدمه من معلومات ضرورية لغرض التنبؤ بالمخاطر المالية.

4. مبررات اختيار الموضوع

- ميول الطالبين واهتمامهما بموضوع نظام المعلومات المحاسبي والمخاطر المالية؛
- لكونه موضوع جديد ويخدم مجال التخصص؛
- أهمية الموضوع والحاجة إلى معالجته ولاسيما في الوقت الراهن نظرا للتحديات التي تواجهها المؤسسة.

5. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تشخيص واقع تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة محل الدراسة ؛
- تحليل وتفسير دور نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية ؛
- إبراز دور المعلومات المحاسبية في عملية التنبؤ بالمخاطر المالية .

6. أهمية الدراسة

- إعطاء صورة حقيقية عن الأهمية التي توليها المؤسسة محل الدراسة لنظام المعلومات المحاسبي ومدى اعتمادها على المعلومات المحاسبية في تحسين أداءها ؛
- تسليط الضوء على أهم المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية.

7. حدود الدراسة

بالنسبة لحدود الدراسة كانت كما يلي:

- الحدود الموضوعية: سيتم التركيز في هذه المذكرة على كل من نظام المعلومات المحاسبي والمخاطر المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.
- **الحدود المكانية:** تم إجراء الجانب التطبيقي للدراسة في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة.
- **الحدود الزمنية:** تم انجاز هذه الدراسة سنة 2020/2019.

8. منهج الدراسة

بهدف معالجة موضوع الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري، حيث تم استخلاصه من الكتب، المذكرات، المجلات والمقالات، و في جانب التطبيقي سيتم إتباع المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي لاستنباط دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالمخاطر المالية لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مع الاعتماد على الأسلوب التحليلي واعتماد أداة دراسة حالة في هذا الجانب التطبيقي.

9. صعوبات الدراسة

من الصعوبات التي واجهتنا خلال دراسة الموضوع ما يلي:

- فترة الحجر الصحي جراء فيروس كوفيد 19 التي حالت بيننا وبين التنقل للجامعة من اجل لقاء الأستاذ المؤطر؛
- فكرة أسرار مصالح الصندوق والحفاظ عليه أدى إلى صعوبة الحصول على المعلومات؛
- قلة ومحدودية المراجع المتواجدة في الجامعة.

10.هيكل الدراسة

للوصول إلى دراسة علمية تحيط بجوانب الإشكالية المطروحة، تم تقسيم موضوع بحثنا إلى:

الفصل الأول يحتوي على عرض مختصر لمتغيرات الدراسة وهي نظام المعلومات المحاسبي و المخاطر المالية بالإضافة إلى عرض أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع، أما الفصل الثاني في تمثل في الجانب التطبيقي الذي كان على مستوى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بخميس مليانة.

الفصل الأول:

الأسس النظرية لنظام

المعلومات المحاسبي والمخاطر المالية

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على مفهوم نظام المعلومات المحاسبي وخصائصه والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، إضافة إلى مفهوم المخاطر المالية وأنواعها وعملية إدارتها في مؤسسات التأمين عن طريق سلسلة من الخطوات، ولأجل الوصول إلى الهدف سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين خصص المبحث الأول لعرض المفاهيم الخاصة بنظام المعلومات المحاسبي والمخاطر المالية والعلاقة التي تربط بينهما.

أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه لأهم الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع مع تقديم مقارنة بينها وبين الدراسة الحالية، وفي الأخير بيان القيمة المضافة لهذه الأخيرة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات المحاسبي والمخاطر المالية

للإلمام بالمتغيرات الأساسية محل الدراسة قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين المطلب الأول يتضمن مفاهيم عامة حول نظام المعلومات المحاسبي أما المطلب الثاني فيتضمن الإطار النظري للمخاطر المالية، وخصص المطلب الثالث لبيان العلاقة بين المعلومات المحاسبية والمخاطر المالية

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات المحاسبي

يعد نظام المعلومات المحاسبي من النظم التي ازداد الاهتمام بها في الوقت الراهن لدى المؤسسات الاقتصادية نظرا لمدى مساهمة هذا النظام في تحسين الأداء المالي لهاته المؤسسات من جهة والتنبؤ بالمخاطر المالية التي هي عرضة لها من جهة أخرى لإمكانية تحقيق أهدافها المرجوة.

أولا: ماهية نظام المعلومات المحاسبي

قبل التطرق لموضوع نظام المعلومات المحاسبي ومختلف العناصر المرتبطة به لابد من التعريف بنظام المعلومات المحاسبي وبيان أهم وظائفه.

1. تعريف نظام المعلومات المحاسبي

يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي بأنه ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإدارية الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر داخل وخارج المؤسسة ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات داخل وخارج المؤسسة.[1]

كما يعرف نظام المعلومات المحاسبي على انه النظام الذي يتمحور مفهومه حول تجميع البيانات من مصادر مختلفة لتكوين عناصر مدخلاته ويقوم بتشغيل، تحليل، توثيق وتخزين هذه البيانات وما يترتب على تحليلها من معلومات ثم يولد فيها ما يتلاءم من معلومات مع احتياجات الإدارة لأغراض اتخاذ القرارات في صورة مخرجات هادفة، فنظام المعلومات المحاسبي يمثل" مجموعة من الأنشطة الفرعية المستخدمة في تجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ لقرارات إلى الإدارة الداخلية والأطراف الخارجية.[2]

كما عرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه " احد مكونات نظام المعلومات في المؤسسة يختص بجمع وترتيب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية(إدارة المؤسسة) والى الأطراف الخارجية(الجهات الحكومية و المستثمرين).[3]

---

[1] احمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص47

[2] هاشم احمد عطية، **مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص32

[3] اخضر مسعود، **اثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016_2017، ص4

عرّف Loudon نظام المعلومات المحاسبي على انه " مجموعة المكونات المتداخلة والإجراءات النمطية التي تعمل معا لتجميع المعلومات التي تحتاجها المنظمة وتخزينها وتوزيعها ونشرها واسترجاعها بهدف دعم العمليات والإدارة والتعاون والتحليل والتصور والرقابة داخل المنظمة" [1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بان نظام المعلومات المحاسبي هو أحد مكونات نظام المعلومات في الوحدة الاقتصادية، يختص بتجميع البيانات المالية من مصادر داخل وخارج المؤسسة ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية تتلاءم مع احتياجات الإدارة لأغراض صنع القرار.

2.وظائف نظام المعلومات المحاسبي

يؤدي نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الوظائف تتلخص في الشكل(1):

الشكل رقم (1): وظائف نظام المعلومات المحاسبي

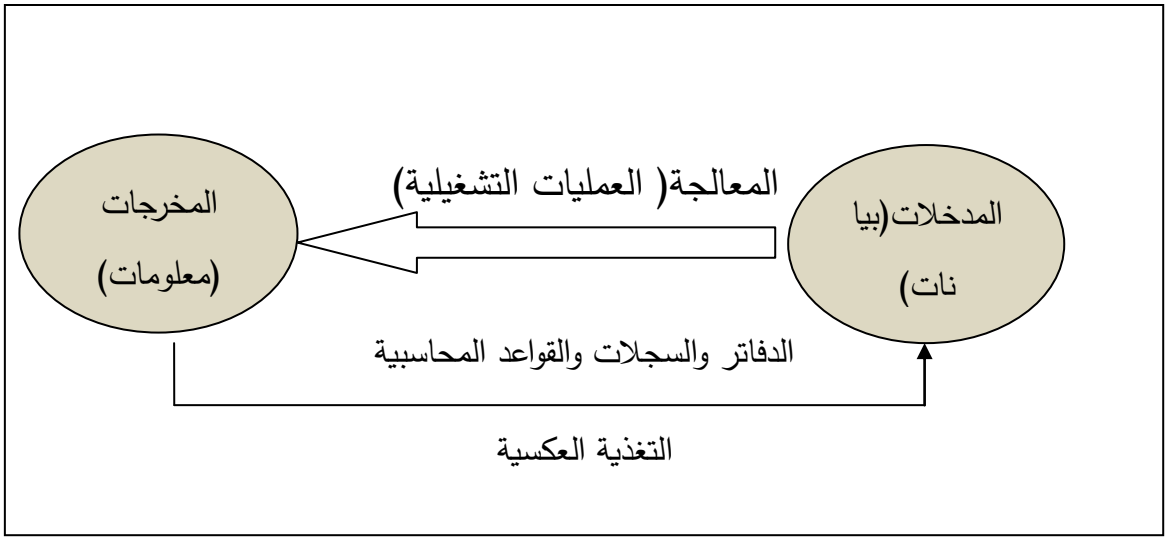

المصدر: مدفوني سارة، إثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي على جودة القوائم المالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2015، ص14

من خلال الشكل رقم (1) يمكن شرح وظائف نظام المعلومات المحاسبي في النقاط التالية:

1. تجميع البيانات: تتحقق وظيفة تجميع البيانات من خلال مرحلة المدخلات التي تتضمن عدة خطوات مثل تسجيل البيانات والتحقق من دقتها واكتمالها، وقد تكون تلك البيانات من خارج أو من داخل الوحدة الاقتصادية أو ناتجة عن تغذية عكسية.

2. تشغيل البيانات: تتحقق هذه الوظيفة خلال مرحلة التشغيل وعادة تشمل عدة خطوات وإجراءات مثل التصنيف والنسخ الترتيب، الفهرسة والدمج والتلخيص والمقارنة.

[1] Laundon, K. C. &laudon, J.P ،"**Management Information systems**،2008،p123

3. إدارة البيانات:تشمل وظيفة إدارة البيانات كل من تخزينها وحفظها وتحديثها وتعديلها باستمرار بحيث تعكس ما يستجد من أحداث اقتصادية أو عمليات أو قرارات، كما تشمل استرجاع البيانات التي سبق تخزينها لاستخدامها والتقرير عنها

4.رقابة البيانات:تحقق وظيفة الرقابة هدفان رئيسيان هما حماية الأصول من الضياع أو التأكد من تمام ودقة البيانات والتشغيل الصحيح لها، كما تتعدد الأساليب المستخدمة في ظل نظام المعلومات المحاسبي لأغراض فرض الرقابة على البيانات مثل الفحص والاختبار للمدخلات ومراجعة البيانات المخزنة بالحاسب كذلك استخدام كلمة السر.

5.إنتاج المعلومات: تمثل الوظيفة النهائية من وظائف نظام المعلومات المحاسبي في إنتاج المعلومات وتهدف هذه الوظيفة إلى توصيل المعلومات إلى الأشخاص المصرح لهم بالحصول على هذه المعلومات، وتتضمن وظيفة إنتاج المعلومات ثلاث أنشطة رئيسية هي: التجميع والاسترجاع والنقل.[1]

ثانيا: خصائص نظام المعلومات المحاسبي

يتسم نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من خصائص إذا ما توفرت تجعله نظاما معلوماتيا حيويا في المنشأة التي يتواجد فيها، بحيث يكون مؤديا للوظيفة التي طور من اجلها في هذه المؤسسة من بينها[2]:

- أن يحقق درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها إلى معلومات محاسبية؛
- يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختبار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة؛
- يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المؤسسة؛
- يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة التي تتمثل في التخطيط القصير المتوسط والطويل الأجل؛
- أن يكون سريعا ودقيق في استرجاع المعلومات الكمية والوظيفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها؛
- أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة على المنشاة؛
- أن يكون النظام مستقرا حتى يتمكن من الحفاظ على تناسق العلاقة بين قيم متغيراته؛[3]

[1] خلود قسوم، رندة قسوم، وفاء ميلودي، **إثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، شعبة علوم مالية ومحاسبة تخصص، محاسبة وتدقيق، 2018/2017، ص13

[2] محمد يوسف الحفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر، عمان، 2001،ص58– 59

[3] فريد كورتل، خالد الخطيب، **نظم المعلومات لاتخاذ القرارات**، بدون طبعة، دار الزمام، الأردن، 2015، ص66

- المصداقية:بمعنى خالية من الأخطاء والتحيز وتنطوي بصدق على الخصائص والسمات المستهدف إبرازها عن الموضوع الذي يتم التقرير عنه، وتكون المعلومات ذات مصداقية إذا توفرت فيها الخصائص التالية :الحياد والدقة.[1]

كما نص المعيار رقم (2) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بعنوان " الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية " على ضرورة توفر ميزتين أساسيتين بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وهما الملائمة والثقة، وذلك لتحقيق أكبر قدر من المنفعة والفائدة لمستخدميها باعتبار أن ذلك هو المعيار الأساسي للحكم على مدى قدرة تحقيق المعلومات المحاسبية لهدف المساهمة الفعالة في ترشيد ومساندة القرارات الإدارية.[2]

ثالثا: مقومات نظام المعلومات المحاسبي

تتمثل المقومات في مجموعة من الأسس التي تعتمد عليها النظم لتعمل بشكل مترابط ومتكامل فيما بينها نوردها في ما يلي:[3]

1.القواعد والمعايير :تشكل هذه المجموعة الإطار الفكري للنظرية المحاسبية ومصدر الأحكام فيها وهي التي تحدد مسار وتوجه أعمالها وتحكم إجراءاته، أما مصدر هذه القواعد والمعايير هو الهيئات المحاسبية الدولية والعالمية والقوانين والتشريعات الحكومية والقرارات الإدارية.

2. هيكل النظم :وهو تعبير يشير إلى البناء التنظيمي العام وأسلوب تقسيمه ومستويات تقسيمه رأسيا والعلاقة التي ترتبط بين مكونات النظم رأسيا وأفقيا، ويتأثر هيكل نظم المعلومات المحاسبية بعدد من العوامل منها حجم الشركة وطبيعة نشاطها وأهدافها وشكل الملكية ونوعية المعلومات المطلوبة.

3.الوسائل:إن نظم المعلومات المحاسبية لكي يتم تفعيلها داخل الوحدات تتطلب وسائل مهمة وهي على النحو الأتي:

1.3المجموعة المستندية:

تمثل المستندات القاعدة الأساسية والمصدر الأول للبيانات المحاسبية كافة، وتعكس طبيعة الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية إذ تلتقط المستندات الحركة اليومية للعمليات المالية داخل إدارة الشركة وأقسامها المختلفة وتنقلها إلى الإدارة المالية.

---

[1]إيمان حسين داود الشرع،رعد زيد علوان، حنان عبد الله،**نظم المعلومات المحاسبية ودورها في تمييز الضريبة بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب**،مجلة التراث،عدد خاص بأشغال مؤتمر اسطنبول الدولي الثاني للعلوم الإنسانية والطبيعية المنعقد بتركيا، اسطنبول،25/09/ 2019، ص155

[2]Ahmad N. Obaidat, **Accounting information qualitative characteristics Gap: Evidence from Jordan**, "International Management Review, vol.3 No2 , 2007 , p2

[3]هلايلي إسلام، احمد قايد نور، **مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية**،مجلة دفاتر اقتصادية،المجل د11، ال عدد02،2019،ص381،382

2.3 المجموعة الدفترية

إن حجر الزاوية في تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال السير بتطبيق مراحل الدورة المحاسبية هو عملية التسجيل وإثبات الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية في الدفاتر المحاسبية من واقع المستندات المحاسبية.

3.3 دليل الحسابات

يعد دليل الحسابات الإطار العام الذي يجري على أساسه تحليل المعاملات الاقتصادية وتصنيفها وهو عبارة عن قائمة أو جدول بأسماء وأرقام الحسابات المفتوحة في دفاتر الأستاذ، ويعدفي ضوء خطة معينة لتبويب الحسابات ويتخذ كأساس للتوجيه المحاسبي.

4.3التقارير والقوائم المالية

تعد التقارير والقوائم المالية الحصن الوحيد للمعلومات المحاسبية فلا يمكن تقديم معلومة محاسبية للجهات الداخلية والخارجية إلا من خلال تقارير وقوائم مالية متفق عليها تكون على أشكال متعددة وتعد تلك التقارير والقوائم المالية بمثابة مخرجات لنظم المعلومات المحاسبية، فالبيانات التي عولجت وحولت إلى مخرجات تقدم من خلال التقارير والقوائم المالية بغرض تقديمها إلى التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرار وهي تمثل أداة لحمل المعلومات المالية إلى مستخدميها، حيث يكمن الفرق بين التقارير المالية والقوائم المالية في كون التقارير المالية اشمل واعم من القوائم المالية كما أن التقارير المالية قد تكون على مدار السنة أما القوائم المالية فهي تعد في نهاية وأنها متعددة الأشكال وصور فيما تكون القوائم المالية ذات أشكال محددة، وأخيرا فإن القوائم المالية تلتزم بالمبادئ المحاسبية عند الإعداد وليست بالضرورة أن تلتزم جميع التقارير المالية بالمبادئ المحاسبية.

5.3 الأفراد

لكي يقوم النظام بتأدية وظائفه فإنه لابد من وجود مجموعة من الأفراد المحاسبين تعمل على تشغيل هذه النظم بالشكل المطلوب وتتوافر فيهم مؤهلات تمكنهم من تشغيلها.

6.3الآلة والأجهزة المساعدة

هي المقومات المادية في تنفيذ خطوات وإجراءات نظم المعلومات المحاسبية إذ تستخدم الآلات لمعالجة البيانات المحاسبية[1].

المطلب الثاني: ماهية المخاطر المالية

تواجه المؤسسة الاقتصادية العديد من المخاطر أثناء ممارستها لنشاطها، وتعد المخاطر المالية من أهم هذه المخاطر ذلك نظرا لان كل المخاطر تقريبا التي ممكن أن تواجه المؤسسة إلا ولها أثر مالي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

[1] هشام عمر حمودي، **استخدام نظام المعلومات المحاسبية وفقا للمنهج المحاسبي الشرعي**،بدون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية،2016،ص82

أولا.مفهوم المخاطر المالية

تتعدد المخاطر المالية التي تواجهها مؤسسات التأمين خلال مسارها حتى يمكن القول إن المخاطر من العناصر الملازمة لأنشطتها فلا يمكن الوصول للأهداف المسطرة دون مواجهة هذه المخاطر.

1.تعريف المخاطر المالية

يمكن تعريف المخاطر المالية على أنها احتمال تحمل المؤسسة لخسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لفشلها في تحقيق عائد مناسب على أنشطتها الاستثمارية أو الاستغلالية، وتعد من أهم المخاطر التي من الممكن أن تواجه المؤسسة نظرا لارتباط باقي المخاطر بها[1].

كما تعرف المخاطر المالية بأنها تلك المخاطر التي الناجمة عن تقلبات وتغيرات مالية وتكون هذه المخاطر في الغالب مصاحبة لنظام الاستدانة (الرافعة المالية) حيث تكون المؤسسة في وضع مالي لا تستطيع فيه مقابلة التزاماتها من الأصول الجارية[2].

المخاطر المالية هي تلك التذبذبات التي تصيب نتيجة الاستغلال بعد الضريبة، إي التذبذبات في العائد المتاح للمساهمين بسبب استخدام مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة المتمثلة في فوائد القروض و توزيعات الأسهم الممتازة[3].

من خلال ما سبق يمكن تعريف المخاطر المالية بأنها فرصة حدوث خسارة مالية نتيجة تأثير قوى السوق على أصول وخصوم المؤسسة، وهي المحصلة النهائية لكافة المخاطر، فمخاطر الإدارة ومخاطر السوق والمخاطر السياسية والمخاطر القانونية كلها تنعكس على الأداء المالي للمؤسسة.

2. نشأة المخاطر المالية

تنشأ المخاطر المالية من عدد لا يحصى من المعاملات ذات الطابع المالي، بما في ذلك الشراء والبيع الاستثمارات والقروض، ومختلف الأنشطة التجارية الأخرى، كما يمكن أن تنشأ نتيجة المعاملات القانونية كذلك من خلال المشاريع الجديدة وعمليات الدمج والتملك وتمويل الديون، أو من خلال أنشطة الإدارة، أصحاب المصلحة، المنافسين و الحكومات الأجنبية، فعندما تتغير الأسعار المالية بشكل كبير يمكن أن تزيد من التكاليف وتقلص العائدات وبذلك تؤثر سلبا على ربحية المؤسسة، هذه التقلبات المالية تجعل من الصعب وضع برنامج وموازنة للسعر والخدمات كذلك تخصيص رأس المال[4]، وبذلك من أهم مصادر المخاطر المالية:[1]

---

[1] فاطمة بوهالي،**إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ،مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد الاقتصادي35(01)، ص416

[2]خليل إبراهيم ،رجب الحمداني وآخرون، **دور المحاسبة في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** ،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،جامعة الكويت،العدد2013،30،ص20

[3]منير إبراهيم هندي،**الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، مصر، 2003، ص262

[4] Karen A. Horcher, **Essentials of Financial Risk Management,John Wiley & Sons Lt**d, Canada, 2005, p 2

- المخاطر المالية الناشئة عن تعرض المؤسسة لتغيرات في أسعار السوق؛
- المخاطر المالية الناشئة عن أعمال وعمليات مع منظمات أخرى مثل الباعة والعملاء؛
- المخاطر المالية الناشئة عن أعمال داخلية أو فشل المنظمة وخاصة الأفراد والعمليات والنظم.

ثانيا.أنواع المخاطر المالية

تقسم المخاطر المالية بشكل عام إلى نوعين من المخاطر:

1. مخاطر منتظمة systematic risks

تمثل المخاطر المنتظمة تلك المخاطر التي تؤثر على السوق ككل دون استثناء،أي بمعنى أخر هي مخاطر عامة شاملة ناتجة عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية بوجه عام ولا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين، وترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية كتغير سعر الفائدة والتضخم أو بسبب ظروف سياسية كالإضرابات العامة والحروب وظروف أخرى كالزلازل، ولا يمكن تفادي مثل هذه المخاطر بأي طريقة من الطرق كالتنويع مثلا[2]، وتتأثر المخاطر المنتظمة بالعديد من العوامل نذكر منها:

1.1. معدل الفائدة interest rate

تتعلق مخاطر معدلات الفائدة بعمليات الإقراض والاقتراض، بحيث يتغير هذا المعدل أثناء هذه العمليات بشكل يؤدي المؤسسة إلى تحمل خسائر نتيجة لارتفاع المصاريف المالية أو تفويت فرص لتخفيضها أو انخفاض الإيرادات المالية نتيجة لانخفاض معدل الفائدة. ويكمن خطر معدل الفائدة في أن المؤسسة لا يمكنها التوقع الدقيق للتغيرات في معدل الفائدة سواء اعتمدت على المعدل الثابت أو المتغير فإذا أقدمت على الاستدانة بمعدل متغير فهي بذلك معرضة لمخاطر عند ارتفاع المعدل، حيث ترتفع
تكاليف الاستدانة الأمر الذي يتسبب في انخفاض الأرباح أو تحقيق خسائر، وان هي أقدمت على الاستدانة بمعدل ثابت فقد تفقد بذلك فرص الاستفادة من أي انخفاض في معدل الفائدة[3].

يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

[1]عيساوي سهام، **مخاطر المشتقات المالية و إدارتها**، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية،العدد02، 2014 ص171

[2] جبار محفوظ، عديلة مريم، **الهندسة المالية والتحوط من المخاطر في الأسواق الصاعدة دراسة حالة السوق الكويتية للخيارات**،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد10،2010،ص21

[3]فاطمة بوهالي، **مرجع سبق ذكره**، ص416

الجدول رقم (1): التغير في معدل الفائدة ووضعية المؤسسة اتجاهه والمخاطر المرتبطة بكل وضعية

التغير المحتمل في المعدل	الوضعيات الممكنة	المخاطر المحتملة
ارتفاع	– استدانة حالية بمعدل متغير – استدانة مستقبلية – توظيف حالي بمعدل ثابت	– ارتفاع في تكاليف الاستدانة – تكاليف الاقتراض سوف تصبح أكثر شيوعا – لا تستفيد المؤسسة من ارتفاع سعر الفائدة
انخفاض	– استدانة حالية بمعدل ثابت – توظيف حالي بمعدل متغير – توظيف مستقبلي	– لا تستفيد المؤسسة من انخفاض معدل الفائدة – انخفاض الإيرادات المالية – شروط التوظيف غير محفزة

المصدر: الياس بن الساسي، يوسف قريش، التسيير المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص460

يمثل الجدول رقم(1) التغير في معدل الفائدة المحتمل ووضعية المؤسسة اتجاهه والمخاطر المرتبطة بكل وضعية حيث انه في حالة ارتفاع هذا الأخير فان الاستدانة تكون بمعدل ثابت وتكون مستقبلية أما بالنسبة للتوظيف فيكون حالي وبمعدل ثابت وبالنسبة للمخاطر المصاحبة لهذه الوضعية فيكون فان تكاليف الاستدانة سوف ترتفع كذلك تكاليف الاقتراض سوف تصبح أكثر شيوعا أما بالنسبة لارتفاع سعر الفائدة فالمؤسسة لا تستفيد من هذه الأخيرة، بينما في حالة الانخفاض فان الاستدانة سوف تكون بمعدل ثابت بينما التوظيف فيكون أما حالي بمعدل متغير أو مستقبلي فيما يخص المخاطر في هذه الوضعية فالمؤسسة لن تستفيد من انخفاض معدل الفائدة إضافة إلى انخفاض الإيرادات المالية وتكون شروط التوظيف غير محفزة.

2.1. عامل التضخم factorInflation

هو عبارة عن هبوط القوة الشرائية للدخل الناتج من الاستثمار نتيجة الارتفاع المتسارع في مستوى الأسعار في الاقتصاد ككل، ويعرف التضخم أحيانا بمخاطر القوة الشرائية للنقود، وذلك لأنه يعمل على تآكل القوة الشرائية للعملة وخفض معدل العائد الحقيقي على الاستثمارات

3.1. عامل السوق Market factor

تؤثر حركة السوق على عوائد الاستثمار وذلك نتيجة للمخاطر التي تصيب الشركات بصفة عامة كالمضاربة في الأوراق المالية والتغيرات السياسية والحروب وغيرها، وهذه العوامل تؤثر في سلوك المستثمر حيث ينتقل هذا الأسلوب إلى التعامل مع السوق مما يجعل الأسعار تتغير، وهذا التغير في الأسعار يحمل معه مخاطر محددة مصدرها عدم التأكد بالنسبة لمستوى الأسعار في المستقبل، فقد تتعرض السوق إلى فترات انخفاض للأسعار تستمر لأسابيع أو أشهر أو ربما سنوات وأحيانا يتعرض السوق إلى ارتفاع في الأسعار أيضا قد تكون لفترات قصيرة أو طويلة.

4.1. تغير المناخ العام

يقصد به احتمال وقوع بعض الأحداث المهمة محليا أو عالميا، مثال ذلك إجراء تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادي للدولة ذاتها أو لدول أخرى تربطها علاقة وثيقة أو اتفاقيات تجارية، أو وفاة إحدى الشخصيات المحلية

أو العالمية ذات الوزن السياسي فهذه الأحداث قد تؤثر على الحالة الاقتصادية للدولة وبالتالي تؤثر على التدفقات النقدية للاستثمارات في كافة الشركات العاملة فيها.

2. المخاطر غير المنتظمة Unsystematic risks

هي عبارة عن المخاطر التي تؤثر على شركة معينة أو صناعة معينة أو تنفرد بها ورقة مالية معينة لا تؤثر على نظام السوق ككل، وتكون هذه المخاطر مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل وبالتالي هي المخاطر التي يمكن التقليل منها من خلال الإدارة ذات الكفاءة التي تعمل على تنويع الاستثمارات وتقسيم رأس المال على عدد كبير من الأوراق المالية المختلفة أو بواسطة تحسين كفاءة الإدارة وتوفير القوانين التي تقلل من وجود الأخطاء.[1]

تتأثر المخاطر المالية غير المنتظمة بالعديد من العوامل منها:[2]

1.2. الظروف الصناعية: تنشأ من ظروف خاصة تقع على نوع معين من الصناعات كظهور اختراعات جديدة، وظهور منافسين جدد، أو عدم قدرة الشركة على منافسة الشركات الأخرى، وكذلك صعوبة توفير المواد الخام، وهو ما يترك أثره على التدفقات النقدية للشركة.

2.2. سوء الإدارة: إن القرارات الخاطئة التي تتسبب فيها إدارة الشركة تؤدي إلى حدوث آثار سلبية على نتائج أعمال الشركة وبالتالي على العائد على الاستثمار، فاتخاذ قرارات خاطئة نتيجة لمعلومات غير دقيقة قد يؤثر على أرباح الشركة، وأيضا الاختلاف بين المصالح والأهداف فيما بين المستثمرين والإدارة يعد من أحد أسباب التغيرات في العوائد، كما تؤثر المشاكل التي تقوم بين أعضاء مجلس الإدارة أو المشاكل التي تنتج من موظفي الشركة (كإضرابات العمال) على العائد المحقق.

3.2. الدورات التجارية الخاصة: يقصد بها احتمال تقلب الحالة الاقتصادية الخاصة بالشركة من كساد إلى رواج، ثم من رواج إلى كساد وتؤثر هذه التقلبات تأثيرا ملحوظا على صافي التدفقات النقدية المتوقعة للاقتراح الاستثماري وعلى صافي القيمة الحالية للاقتراح الاستثماري بالتبعية.

يتضح مما سبق أن المخاطر غير المنتظمة يمكن القضاء عليها عن طريق تنويع الاستثمارات من حيث أدوات الاستثمار كالأسهم والسندات والعقار أو من حيث القطاعات الممكن الاستثمار فيها كالاستثمار في الأسهم أو في قطاع المصارف أو التأمين أو الخدمات أو الصناعة أو من حيث الاستثمار في أدوات محلية أو أجنبية .

أما بالنسبة للمخاطر المنتظمة فلا يمكن تجنبها أو التقليل منها عن طريق تنويع الاستثمارات لأنها تتعلق بنظام السوق ككل وليس بشركة معينة أو صناعة معينة.

---

[1] نسيمه بروال،**إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي،2011/2010،ص90،91

[2] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص63-66

ثالثا. عملية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

إن إدارة المخاطر تمثل منهجا أو مدخلا علميا للتعامل مع المخاطر وهذا ما يوحي ضمنيا بأن العملية تتضمن سلسلة منطقية من الخطوات، التي تميل للاندماج في الواقع العملي، حيث تتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

1.3. تقرير الأهداف والغايات

تتمثل الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر في تحديد ما تود المؤسسة أن يفعله برنامج إدار ة المخاطر الخاص بها بدقة بحيث هناك العديد من الأهداف المحتملة المتنوعة لوظيفة إدارة المخاط ر،تشمل الحفاظ على استمرارية المؤسسة وتقليل التكاليف المرتبطة بالمخاطر إلى الحد الأدنى، وحماية العاملين من الحوادث التي قد تسبب لهم الوفاة أو إصابات خطيرة، لكن يبقى الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو بقاء المؤسسة.أي ضمان استمرارية المؤسسة ككيان في الاقتصاد، ولكن مع الأسف ومع أن خطوة تحديد الأهداف تعتبر أهم خطوة في عملية إدارة المخاطر إلا أن بعض المؤسسات تتجاهلها، حيث ينبع كثير من عيوب برامج إدارة المخاطر نتيجة لغياب أهداف محددة للبرامج[1].

2.3. اكتشاف المخاطر المالية

تعتبر عملية اكتشاف الخطر من أهم مراحل برنامج إدارة الخطر لكونها أساسا للمراحل الأخرى في ذلك البرنامج، كما أن نجاح تلك المراحل يعتمد على الانتباه المبكر لاكتشاف الخطر، وتتضح أهمية هذه المرحلة في كون إدارة الخطر تحقق أهدافها عندما يتوافر لها معرفة مسببات وأنواع الخسائر المحتملة، لذا على مدير المؤسسة تولي مهمة تحديد الوحدات المعرضة للخطر وذلك بالتعرف على العاملين بها وتخصصاتهم، وأماكن عملهم والمتعاملين مع المؤسسة، والممتلكات الخاصة، وجوانب النشاط العديدة، والتعرف على حوادث الخطر، التي حصلت وأسبابها وتحديد طرق معينة لاكتشاف الخطر ومن هذه الطرق:[2]

- تحليل القوائم المالية؛
- الاستعانة بشركات التأمين؛
- استخدام دليل الخطر؛
- اللقاءات والاتصالات.

3.3 تقييم المخاطر

بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب أن يقوم مدير المخاطر بتقييمها، ويتضمن ذلك قياس الحجم المحتمل للخسارة واحتمال حدوث تلك الخسارة ثم ترتيب أولويات العمل، وسوف تتطلب مخاطر معينة بسبب شدة وطأة الخسارة المحتملة الاهتمام بها بدل مخاطر أخرى، وفي معظم الأحوال سوف يكون هناك عدد من المخاطر التي تتطلب ايلاء قدر متساو من الاهتمام بها. لذلك يكون من الأنسب ترتيب المخاطر في صورة تصنيف عام مثل

[1] نسيمة بروال، نفس الرجع السابق، ص99

[2] حوري زينب،**تحليل وتقدير الخطي المالي في المؤسسات الصناعية**،رسالة دكتوراه،جامعة قسنطينة،2005،ص125-126

حرجة، هامة، وغير هامة، وتركز مجموعة من المعايير الممكن استخدامها في وضع ترتيب أولوية على الأثر المالي المحتملة للخسارة على سبيل المثال[1] :

- المخاطر الحرجة: كل ظروف التعرض للخسارة التي تكون فيها الخسائر المحتملة ذات حجم سوف ينتج عنه الإفلاس؛
- المخاطر الهامة: ظروف التعرض للمخاطرة التي لن يترتب على الخسائر المحتملة فيها الإفلاس ولكنها سوف تستلزم من المؤسسة الاقتراض لمواصلة العمليات؛
- المخاطر غير الهامة: ظروف التعرض للمخاطرة التي يمكن تعويض الخسائر المحتملة فيها اعتمادا على الأصول الحالية للمؤسسة، دون الوقوع في أزمة مالية.

الشكل رقم(2): دورة إدارة المخاطر

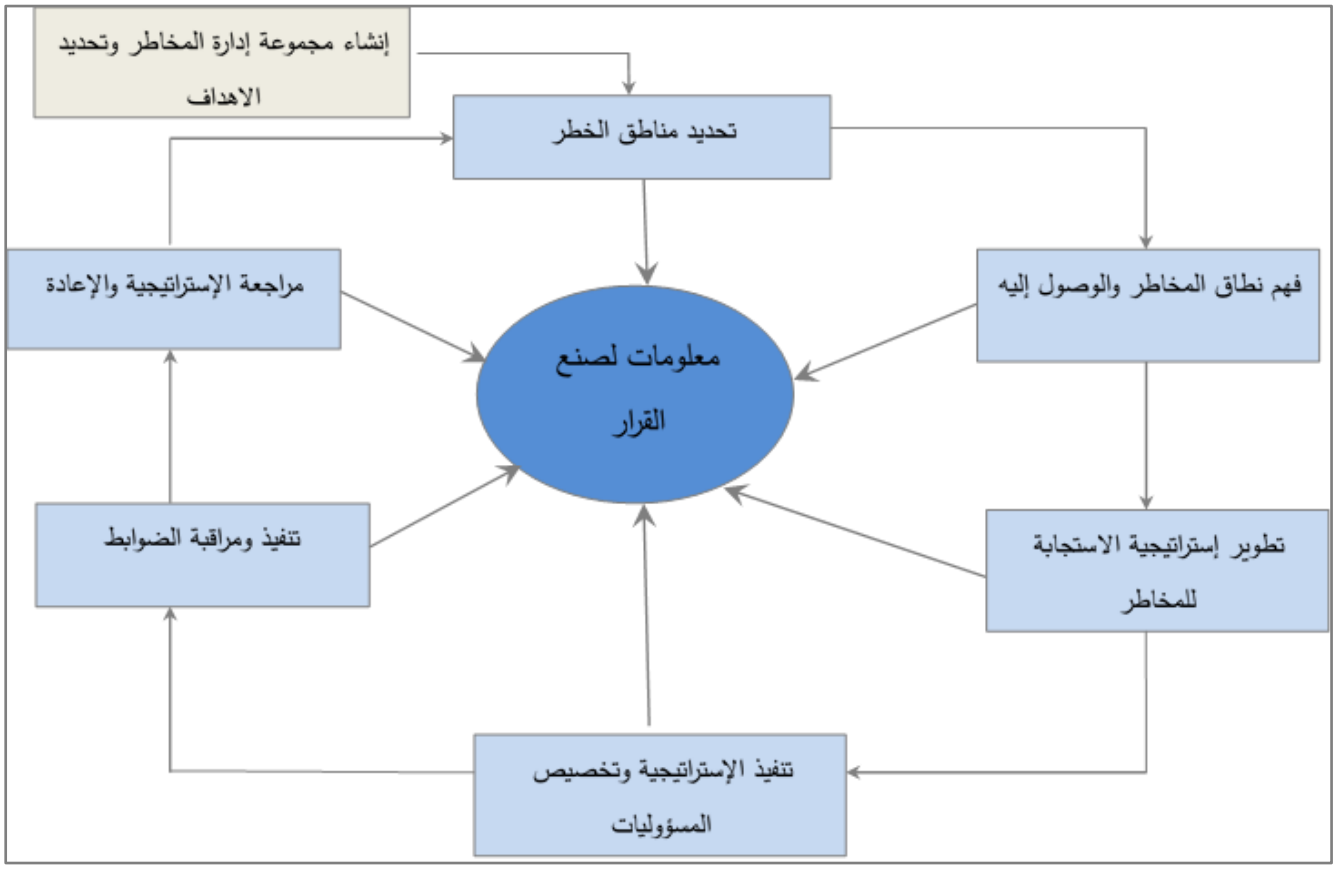

Source: benaichouch Mohamed, technical analysis as a financial risk management tool, university of media, 2018, p35

[1] طارق حماد عبد العال،**إدارة المخاطر**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007،ص61

يوضح الشكل رقم(2) أن إدارة المخاطر تشكل حلقة تحكم تبدأ بتحديد المخاطر بالرجوع إلى الأهداف التنظيمية ثم تتقدم عبر سلسلة من المراحل إلى مجالات تقييم التعرض للمخاطر بعد تنفيذ الضوابط على المستوى التنظيمي، يتم تحديد مراح دورة المخاطر على خلفية سياسة مخاطر واضحة المعالم.

تمت صياغتها من قبل الإدارة العليا، وتشير السياسة إلى أنواع المخاطر التي تريد الإدارة العليا من المنظمة تحملها أو تجنبها وبالتالي فإن نقطة البداية هي فهم عام لنطاق ونوع المخاطر التي قد تواجهها المنظمة في متابعة أهدافها الإستراتيجية المحددة، إضافة إلى فهم حجم وطبيعة أي ترابط بين هذه المخاطر . يمكن بعد ذلك استخدام هذه النظرة العامة كأساس لبناء إستراتيجية أكثر تفصيلاً لإدارة المخاطر لكل فئة من فئات المخاطر. في هذه الحالة، فإن العناصر الأساسية لنظام إدارة المخاطر المالية هي:

- تحديد وتقييم المخاطر؛
- تطوير الاستجابة للمخاطر؛
- تنفيذ إستراتيجية السيطرة على المخاطر وآليات التحكم المرتبطة بها؛
- مراجعة التعرض للمخاطر (من خلال التقارير الداخلية) و تكرار الدورة.[1]

المطلب الثالث: التنبؤ بالمخاطر المالية بواسطة نظام المعلومات المحاسبية

يعد نظام المعلومات المحاسبي من أهم النظم التي تخدم أداء المؤسسة، وذلك نظرا لأهمية المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف هذا النظام في تفعيل أداء المؤسسة والتنبؤ بالمخاطر المالية التي هي عرضة لها عن طريق اتخاذ قرارات سليمة.

أولا: مقدرة المعلومات المحاسبية في التنبؤ

أشار مجلس معايير المحاسبة(FSAB)إلى أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلاقتها بالقدرة التنبؤية، وقد توصلت هذه اللجنة إلى مجموعة من التوصيات تتعلق بقدرة هذه المعلومات على التنبؤ بالخطر المالي أهمها:[2]

- تتوقف نوعية القرارات المتخذة على مدى ملائمة المعلومات المحاسبية لهذه القرارات عند إعداد نماذج التنبؤ أو عند إدخال تعديلات على التوقعات السابقة؛
- أن تكون للمعلومات المحاسبية قيمة تنبؤية، أي إمكانية استخدام هذه لمعلومات كمدخلات في عملية التنبؤ،أو قيمة ناتجة عند إعادة تغذية المعلومات؛
- ترتبط القيمة التنبؤية للمعلومات بالمقدرة على استخدام المعلومات المحاسبية في عملية التنبؤ هذه القيمة التنبؤية تعتبر أساس للتفرقة بين مدى ملائمة هذه المعلومات أو غير فلائمتها لاتخاذ القرار.

---

[1] Margaret woods and Kevin Dowd, **financial risk management for management accountants**, 2008, p8

[2] خير الدين القرشي، **دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق نظام المعلومات المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير تخصص محاسبة وجباية،جامعة ورقلة،2012،ص55

كما توصل عدد من الباحثين إلى أن معيار القدرة التنبؤية ملائم كأساس لتقييم الطرق والسياسات المحاسبية البديلة، حيث يعتبر بمنزلة اختبار حقيقي ومباشر لمدى فائدة وأهمية المعلومات المحاسبية المستخدم.

ثانيا: القيمة المضافة لنظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي جزء من نظام المعلومات الإداري الذي يوفر معلومات تساعد في حل معظم المشاكل والقرارات والتنبؤ بمختلف المخاطر عند مختلف المستويات الإدارية، ويؤدي نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الوظائف التي توفر عند تنفيذها معلومات تدعم عملية التنبؤ عند كافة مستويات الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية.

يمكن أن يضيف نظام المعلومات المحاسبي قيمة للوحدة الاقتصادية عن طريق توفيره لمعلومات دقيقة وفي الوقت المناسب تمكن من التنبؤ بالمخاطر المالية المحتملة. ولكي تكون المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية ذات فائدة في التنبؤ بهذه المخاطر لابد أن تتصف بخصائص معينة، أي وجود مقاييس ومعايير تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لتحقيق الأهداف المرغوبة، ويتوقف النجاح في إعداد القوائم المالية ومن ثم فاعليتها كأداة للتنبؤ على توفر مجموعة من الشروط نذكر منها:

- أن تتسم البيانات المالية بالموضوعية والشمول؛
- أن تكون الافتراضات التي تبنى عليها التوقعات المستقبلية معقولة وتراعي ظروف المنشأة الداخلية والبيئة المحيطة؛
- أن يتم بناء النماذج والأساليب المستخدمة في التنبؤ وفق منهج علمي يراعي جميع المتغيرات المؤثرة في النشاط محل التنبؤ؛
- أن يكون طول الفترة الزمنية محل التنبؤ معقولا حيث تزداد دقة التنبؤات كلما قصرت فترة التنبؤ.

المبحث الثاني:الدراسات السابقة والقيمة المضافة للقيمة الحالية

هناك العديد من الدراسات المحلية، العربية والأجنبية التي تناولت موضوع نظام المعلومات المحاسبي إضافة إلى موضوع المخاطر المالية، وبغرض تبسيط أهم الدراسات التي تم الاطلاع عليها ومن ثم اعتمادها في البحث تم تخصيص هذا المبحث لعرض أهم الدراسات السابقة المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي وكذا المخاطر المالية، إضافة إلى عرض أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية مع بيان ما يميزها عنها.

المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي

نتطرق في هذا المطلب إلى الدراسات السابقة لموضوع نظام المعلومات المحاسبي والتي تنقسم إلى قسمين:

1. **الدراسات العربية**

✓ **دراسة** مدفوني سارة، **إثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي على جودة القوائم المالية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في المحاسبة والمالية قسم علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2015.

هدفت هذه الدراسة أساسا إلى توضيح ومعرفة واقع استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية لدى المؤسسات الاقتصادية إضافة إلى تقييم أثر عملية استخدام هذه الأنظمة على جودة القوائم المالية وقياس وتقدير الجدوى الاقتصادية من استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسة الإنتاجي.

توصلت الدراسة إلى أن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر أهم نظام فرعي من نظم المعلومات الفرعية بحيث تكمن مكانة وأهمية هذا النظام في توفير المعلومات المحاسبية التي تلخص وتشمل مختلف أنشطة المؤسسة بشكل دوري والتي تعكس الوضع المالي لها، وكذا في دعمها لمختلف وظائف الإدارة إذ أن مهمة نظام المعلومات المحاسبي ليست فقط إنتاج القوائم المالية وإنما إعداد كل التقارير الخاصة بمختلف الأنشطة.

✓ دراسة اخضر مسعود **إثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية** ، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016_2017.

تمحورت هذه الدراسة حول كيفية تأثير نظام المعلومات المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية من حيث القابلية للفهم، الموثوقية، الدقة، الملائمة والقابلية للمقارنة، وكيف يكون هذا النظام فعال إذا توفرت فيه بعض الشروط مثل الأمان وحيازة المعلومات في حينها.

توصلت الدراسة إلى أنه تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بمدى دقة نظام المعلومات المحاسبي ومدى التزام مستخدمي النظام بقواعد استخدامه(الدقة وحيازة المعلومات في حينها) كما دلت الدراسة على أن لعامل سن الموظف تأثير على دقة المعلومات المحاسبية وبالتالي جودة المعلومات المحاسبية فالموظف الأكبر سنا أكثر دقة وتركيز وأقل أخطاء.

✓ دراسة خلود قسوم، رندة قسوم، وفاء ميلودي، **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، شعبة علوم مالية ومحاسبة تخصص، محاسبة وتدقيق، 2018/2017.

هدفت الدراسة إلى تحديد نظام المعلومات المحاسبي ودوره في المؤسسة الاقتصادية وبما يمكن أن يساهم في تحقيق الهدف العام بصورة أكثر فاعلية خاصة وانه لم يعد هدف الوحدة الاقتصادية محصور في الوقت الحاضر بتحقيق اكبر قدر من الربح بل تعددت أهدافها وأصبحت تشمل: خفض التكاليف ومنع الإسراف، تحسين الإنتاجية، إرضاء المستهلكين، النمو وتنويع المنتجات، تحسين الجودة، المساهمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي للمجتمع بصورة عامة.

توصلت الدراسة إلى انه لكي تتمكن المحاسبة من تحقيق أهدافها والقيام بوظائفها لابد من وجود نظام معلومات محاسبية يسمح بإنتاج معلومات مفيدة ولكي يتميز نظام المعلومات المحاسبية بالكفاءة والفعالية يجب أن يحقق درجة عالية من الثقة والسرعة والوقت الملائم للمعلومة وأن يتصف بالمرونة.

كما توصلت إلى أن المعلومات المحاسبية تساهم في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات بغية تحسين الأداء المالي وأن كفاءة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تعتمد على كفاءة المدخلات وعمليات المعالجة

✓ دراسة هلايلي إسلام، احمد قايد نور، **مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية**،مجلة دفاتر اقتصادية،المجل د11، العدد02،2019.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات وذلك من خلال التعرف على نظام المعلومات المحاسبية وجميع أجزائه مرورا بعم لية اتخاذ القرارات ووصولا إلى كيفية مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين مراحل عملية اتخاذ القرارات.

توصلت الدراسة إلى أن نظام المعلومات المحاسبية يمثل ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في المؤسسات الاقتصادية، وهو بدوره يقوم بتجميع البيانات المالية المختلفة من مصادر خارج وداخل المؤسسة ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لاتخاذ القرارات وتوفيرها للمستخدمين الداخليين والخارجيين للمؤسسة، ويعتر نظام المعلومات المحاسبية جزء هام من نظام المعلومات الإداري الذي تكمله نظمه الفرعية ببعضها البعض من خلال عملها بصورة متبادلة حيث يجب أن تتوفر المعلومات بشروط وخصائص في جميع مراحل عملية اتخاذ القرار وذلك للوصول إلى قرارات ذات جودة.

× دراسة خير الدين القرشي، **دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق نظام المعلومات المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس** ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير تخصص محاسبة وجباية،جامعة ورقلة،2012.

هدفت الدراسة إلى إثبات مقدرة المعلومات المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي المالي(SCF)على التنبؤ بخطر الإفلاس من خلال التركيز على جدول تدفقات الخزينة الذي يعتبر نقطة قوة في النظام المحاسبي المالي.

توصلت الدراسة إلى أهمية المعلومات المحاسبية باعتبارها مدخلا للنسب المالية في مجال التنبؤ و أن المعلومات التي أضافها النظام المحاسبي المالي تفيد في التمييز بين المؤسسة المفلسة والمؤسسة السليمة كما أبرزت الدراسة

أهمية إدراج قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية التي تفصح عنها المؤسسة نظرا إلى الدور الكبير الذي توليه هذه الأخيرة في مجالات اتخاذ القرار لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية.

✓ دراسة إيمان حسين داود الشرع، رعد زيد علوان، حنان عبد الله، **نظم المعلومات المحاسبية ودورها في تمييز الضريبة بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب**،مجلة التراث، عدد خاص بأشغال مؤتمر اسطنبول الدولي الثاني للعلوم الإنسانية والطبيعية المنعقد بتركيا،اسطنبول ،25/09/ 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نظم المعلومات المحاسبية ودورها في التمييز الضريبي لدى الهيئة العامة للضرائب باعتبارها جهة خدمية تقدم العديد من الخدمات للمكلفين والشركات، والتعرف على مستوى التزام المكلفين في الهيئة ومدى استيعاب الهيئة محل الدراسة لأهمية أبعاد نظام المعلومات المحاسبي.

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي ايجابي لنظم المعلومات المحاسبية ودورها في تمييز الضريبة الذي بدوره يعد مؤشرا جيدا لتأثير نظم المعلومات المحاسبية في أداء الهيئة العامة للضرائب.

2. الدراسات الأجنبية

✓ دراسة Ahmad N. Obaidat, Accounting information qualitative characteristics Gap: Evidence from Jordan, "International Management Review, vol.3 No2 , 2007

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى وجود فجوة بين المدققين وفيما يتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولتحقيق هذا الهدف قسم الباحث دراسته إلى جزئين، جزء نظري تناول فيه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أما الجزء الثاني كان عبارة عن دراسة ميدانية من خلال تصميم استمارة استبيان موجهة لفئتي الدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود فجوة كبيرة بين المدققين والمستثمرين فيما يتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وأوضحت هذه الدراسة ضرورة تقرب المدققين من سلوكات المستثمرين الماليين وهذا لتقليص الفجوة الممكن مواجهتها.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالمخاطر المالية

نتطرق في هذا المطلب إلى الدراسات السابقة لموضوع المخاطر المالية والتي تنقسم إلى قسمين:

1. الدراسات العربية

✓ دراسة فاطمة بوهالي، **إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**،مجلة الحقوق والعلوم السياسية،العدد الاقتصادي35(01).

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إسقاط الضوء على مختلف أنواع المخاطر المالية التي قد تعترض المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال استبيان تم توزيعه على عينة من المستثمرين بولاية الأغواط.

توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من المخاطر المالية التي تعترض نشاط المستثمرين في مقدمتها المخاطر المتعلقة بالسيولة، صعوبة تحديد التكاليف وكذا المخاطر المتعلقة بصعوبة تحصيل الديون، كما توصلت الدراسة انه لمواجهة هذه المخاطر لجأت المؤسسات إلى سياسة المزج بين مختلف الاستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر

وكذا الاعتماد على مزيج من الأدوات التحوطية وذلك بالرغم من افتقادها لبعض المفاتيح الإستراتيجية لإدارة المخاطر الفعالة.

- ✓ دراسة عيساوي سهام، **مخاطر المشتقات المالية و إدارتها**، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية ،العدد02، 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المخاطر المتعددة التي يتعرض إليها مستخدمي الأدوات المشتقة (المشتقات المالية)وكيفية إدارة المخاطر المالية المتعلقة بها باعتبارها أدوات تستخدم من القبل المستثمرين (مثل شركات التأمين وصناديق التحوط) للتخفيف من المخاطر المالية التي يتعرضون لها.

توصلت الدراسة إلى أن العثور على مجموعة متنوعة من الأدوات المشتقة قد تكون مفيدة لإدارة المخاطر فهي تحتوي على عدد من الطرق والاستراتيجيات التي تستخدم لإدارة المخاطر المختلفة، ولكن في الوقت نفسه تحمل المشتقات المالية الكثير من المخاطرة وتطرح بعض التحديات الكبيرة لإدارة المخاطر الخاصة بها.

- ✓ دراسة جبار محفوظ، عديلة مريم، **الهندسة المالية والتحوط من المخاطر في الأسواق الصاعدة دراسة حالة السوق الكويتية للخيارات**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد10،2010.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إيجاد وسائط الاحتماء من المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر في الأسواق المالية النامية، بحيث يعتر موضوع الهندسة المالية من الأمور الحديثة نسبيا والمثيرة للجدل ليس في تحديد مفهومها وأدواتها وتطبيق استراتيجياتها فحسب ولكن في مجالات استخدامها لاسيما استعمالها في مجال التحوط من مختلف المخاطر المالية.

توصلت الدراسة إلى أن مفهوم الهندسة المالية ومجالات استخدامها قد توسعت كثيرا عما كانت عليه قبل عقدين أو ثلاثة، فبعد أن كانت الهندسة المالية مرادفة لعملية ابتداع الأدوات المالية بغرض التحوط من المخاطر المالية التي يتعرض لها المستثمرون في الأسواق المالية تعددت أنشطتها وتوسع مجال استخدامها ليشمل إعادة الهيكلة المالية للشركات في حالات الاندماج، الامتصاص والانفصال، إضافة إلى تقييم الشركات والمجمعات وفروعها.

- × دراسة نسيمه بروال، **إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي، 2011/2010.

هدفت الدراسة إلى تحديد أهداف الإدارة المالية فيما يتعلق بالاستثمار والتمويل ومحاولة التعرف على الطرق المساعدة على اختيار الهيكل المالي الأمثل لاستثمارات المؤسسة، إضافة إلى تحديد المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية من خلال تسليط الضوء على واقع الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وذلك بدراسة حالة مؤسسة ملبنة الأوراس.

توصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على التمويل الذاتي أو على القروض قصيرة الأجل فقط دون التوجه إلى التمويل طويل الأجل في تمويل الاستثمارات لا يجنب المؤسسة الكثير من المخاطر المالية بل يمكن أن يؤدي بها إلى

التوقف عن النشاط في حالة ما إذا تعرضت لخطر الإفلاس، إضافة إلى وجود علاقة طردية بين زيادة المديونية وارتفاع الخطر.

- دراسة خليل إبراهيم، رجب الحمداني وآخرون، **دور المحاسبة في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة الكويت،العدد30،2013.

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية المخاطر ومبررات استخدامها لدى المصارف الإسلامية، وتحديد أهمية المعلومات المحاسبية في المصارف الإسلامية وإمكانية استخدامها في إدارة المخاطر، إضافة إلى تحليل بعض الجوانب المتعلقة بكفاية رأس المال والأصول والسيولة والربحية عبر تحديد اتجاهاتها الزمنية للوقوف على أهم التغيرات الحاصلة في أداء النشاط المصرفي.

توصلت الدراسة إلى انه تواجه الاستثمارات في المصارف الإسلامية العديد من المخاطر بسبب طبيعة العمل الإسلامي، ويؤدي توفير المعلومات المحاسبية المعتمدة من قبل مستخدمو القوائم للمصرف إلى تقويم أداء المصرف مما يقلل من المخاطر التي تواجه عمل المصرف الإسلامي.

2. الدراسات الأجنبية

- ✓ دراسة benaichouch Mohamed, technical analysis as a financial risk management tool, university of media,2018

هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب ظهور المخاطر والمخاطر المالية بشكل خاص وكيفية إدارة الشركات لمخاطرها المالية، بالنسبة لمعظم أنواع النشاطات المختلفة.

توصلت الدراسة إلى أنه تواجه جميع المؤسسات مخاطر مالية بحث تعمد قدرتها على تحقيق أهدافها (وفي بعض الحالات حتى بقائها) على كيفية إدارتها لتلك المخاطر وذلك عن طريق إنشاء إطار عمل يسهل تحديد أنواع المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المؤسسة وقياسها كميا وتحديد الأدوات والتقنيات التي ستستخدمها المؤسسة لإدارة تلك المخاطر.

المطلب الثالث:مقارنة الدارسة الحالية مع الدارسات السابقة والقيمة المضافة للبحث

بغرض عرض أهم أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة ذات الصلة قمنا بإعداد جدول لتوضيح هذه المقارنة ثم بيان القيمة المضافة للبحث كما يلي:

أولا: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
مدفوني سارة	–التطابق في المتغير الأول (نظام المعلومات المحاسبي) – الدراسة طبقت على مؤسسة اقتصادية	– المتغير الثاني يشمل جودة القوائم المالية

أخضر مسعود	–التطابق في المتغير الأول(نظام المعلومات المحاسبي)	– المتغير الثاني يشمل جودة المعلومات المحاسبية – مكان الدراسة الميدانية(الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)
هلايلي إسلام واحمد قايد نور	–التطابق في المتغير الأول (نظام المعلومات المحاسبي)	– المتغير الثاني يشمل عملية اتخاذ القرار
إيمان حسين داود الشرع، رعد زيد علوان،حنان عبد الله	– التطابق في المتغير الأول(نظام المعلومات المحاسبي)	– المتغير الثاني يشمل عملية تمييز الضريبة – مكان الدراسة تركيا
خلود قسوم، رندة قسوم، وفاء ميلودي	– التطابق في المتغير الأول(نظام المعلومات المحاسبي	– المتغير الثاني يشمل الأداء المالي – دراسة طبقت على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي
Ahmad N. Obaidat	– تطرقت لموضوع نظام المعلومات المحاسبي	– عدم وجود متغير تابع – الدراسة طبقت في الأردن
جبار محفوظ وعديله مريم	– التركيز على المخاطر المالية	– عدم وجود متغير تابع – الدراسة طبقت على السوق الكويتية للخيارات
نسيمه بروال	– تطرقت لموضوع المخاطر المالية	– عدم وجود متغير تابع – الدراسة طبقت على ملبنة الأوراس
فاطمة بوهالي	– تطرقت لموضوع المخاطر المالية	– عدم وجود متغير تابع – الدراسة طبقت على مجموعة من المستثمرين
خليل إبراهيم،رجب الحمداني وآخرون	– تطرقت لموضوع المخاطر المالية	– عدم وجود متغير تابع – مكان الدراسة الكويت
خير الدين القرشي	– التطابق في المتغير الأول (نظام المعلومات المحاسبي) – تطرقت لموضوع المخاطر المالية	– المتغير الثاني يشمل عملية التنبؤ بخطر الإفلاس

benaichouch Mohamed	– التركيز على المخاطر المالية	– عدم التطابق في المتغير الأول
عيساوي سهام	– تطرقت لموضوع المخاطر المالية	– عدم وجود متغير تابع

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة يمكن إيجازه فيما يلي:

1.من حيث بيئة الدراسة

تمت بعض الدراسات السابقة في بعض الدول العربية والبعض الأخر في دول أوروبية ومناطق داخل التراب الوطني، في حين تم تطبيق الدراسة الحالية في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA) بالجزائر ومدنا بالمعلومات عن طريق الفرع الموجود بخميس مليانة.

2. من حيث هدف الدراسة

تعددت الجهات البحثية في الدراسات السابقة، حيث كانت تهدف إلى بيان إثر متغير على أخر وتارة أخرى التركيز على عنصر من عناصر البحث.

بينما تتطلع الدراسة الحالية إلى التعرف على دور نظام المعلومات المحاسبي في التنبؤ بالمخاطر المالية لمؤسسات التأمين في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA).

3. من حيث منهجية الدراسة

يمكن اعتبار الدراسة الحالية دراسة استطلاعية، وصفية تحليلة تسعى إلى كيفية التنبؤ بالمخاطر المالية.

خلاصة الفصل الأول

تناولنا خلال هذا الفصل الجانب النظري لموضوع نظام المعلومات المحاسبي من خلال عرض بعض المفاهيم الخاصة به وأهميته وأهدافه، وموضوع المخاطر المالية بمفاهيمها ونشأتها وأنواعها وعملية إدارتها داخل المؤسسة الاقتصادية، مع إبراز مقدرة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالمخاطر المالية لدى المؤسسات الاقتصادية.

كما تطرقنا إلى أهم الدراسات السابقة الخاصة بالموضوع الذي أشرنا إليه في دراستنا من حيث الهدف وطريقة المعالجة واهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الثاني:

واقع التنبؤ بالمخاطر المالية
عن طريق استخدام نظام المعلومات المحاسبي

تمهيد

بعد دراستنا الفصل الأول للإطار المفاهمي لنظام المعلومات المحاسبي والمخاطر المالية سنحاول إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري على الواقع وبالتحديد من خلال دراسة واقع تطبيق مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى تقديم عام للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي مع التطرق لأحد أهم فروعه المتواجد بمدينة خميس مليانة، أما المبحث الثاني فخصص لعرض المخاطر المالية ونظام المعلومات المحاسبي في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة

المبحث الأول:تقديم عام للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

سنخص بالذكر من خلال هذا الم بحث التحدث عن أهم المحطات التي تم المرور عليها من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي عبر الزمن ليصل إلى ما هو عليها لآن وإعطاء أهم النقاط التي توقف عندها ليتبلور مفهومه ليصبح على ما هو عليه اليوم، كمالا يفوتنا التكلم عن أهم الفروع التي انبثقت عنه في مختلف المناطق كما هو الحال للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بأحد مناطق خميس مليانة.

المطلب الأول: نظرة عامة حول الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

يعتبر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من أهم المؤسسات المتواجدة على مستوى القطر الوطني، وذلك بالنظر إلى الميدان الاستراتيجي الذي يعمل فيه حيث يلعب دوار أساسيا فيالاقتصاد الوطني نظرا لما يقدمه من نشاطات قصد تنمية وتطوير القطاع الفلاحي

ناولا. لمحة تاريخية عن تطور الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

يعود تاريخ إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي إلى سنة 1972 بالأمر 67/72 المؤرخ في 02 ديسمبر 1972 بإدماج:

- الصندوق المركزي لإعادة تأمين التعاونيات الفلاحية المنشأ عام 1907؛
- الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي المنشأ عام 1949؛
- صندوق التعاون الفلاحي والتقاعد المنشأ عام 1958.

وبموجب المرسوم الوزاري رقم 95/97 الصادر في 1995/07/23 قد عرف الصندوق على أنه مؤسسة مالية متخصصة ومكلفة بتنفيذ برنامج الحكومة المتعلق بالتنمية الريفية وتطور القطاع الف لاحي، وبموجب قرار مجلس النقد والقرض رقم 99/273 الصادر في 1999/11/30 تم توسيع نشاطه ليشمل جميع العمليات المصرفية والتجارية المتعلقة بالقطاع الفلاحي.

بتاريخ 26 جوان 1997 تم منح الاعتماد والترخيص من طرف مجلس النقد والقرض بإنشاء فرع للتعاون الفلاحي متخصص في القرض الإيجار سمي "بالشركة ال جزائرية للإيجار الاعتمادي للمنقولات ذات الأسهم"(SALEM SPA)

وبموجب قرار مجلس النقد والقرض تحت رقم 02/05 المؤرخ في 2005/03/05 قد تم منح الرخصة أو الاعتماد لتأسيس فرع البنك للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي شركة ذات أسهم، وبذلك يصبح للتعاون الفلاحي إضافة على نشاط التأمينات فرعين جديدين وهما:

- فرع بنك شركة ذات أسهم؛
- فرع مؤسسة السالم المتخصصة في القرض ألإيجاري.[1]

[1] https://cnma.dz, 19/08/2020,18:15h

نشاطات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

يعتبر الصندوق الوطني للتعاون الف لاحي همزة وصل بين وزارة الفـلاحة والفـلاح ويمكن تلخيص أهم النشاطات التي يقوم بها فيما يلي:

أ- التأمين الفلاحي من خلال:

- تأمين المستثمرات الفلاحية (تربية المواشي، النحل،.....) ؛
- تأمين الأخطار المتعددة (السكن، الشغل،.....) ؛
- تأمين عملية النقل (الجوي، البري، البحري) .

بالإضافة إلى تأمينات أخرى مثل: تأمين الحوادث الفردية، التأمين على السرقة وتأمين وسائل النقل.

ب- تسيير أموال الدولة

قصد تنمية وتطوير القطاع الف لاحي خصصت الدولة أموالا للفـلاحين يسيرها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، وذلك عن طريق الدعم الف لاحي الذي تعطيه للمستغلين وذلك في إطار برنامج مخطط التنمية الفلاحية الذي سطرته.

- **أهداف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي**

يسعى الصندوق من خلال قيامه بنشاطاته إلى تحقيق الأهداف التالية:

- جلب الاستثمار للقطاع الفلاحي لضمان التأمين الفلاحي بجميع الجوانب؛
- التقليص من أخطار القطاع الفلاحي؛
- عصرنة تسيير التأمينات الفلاحية؛
- ترويج الثقافة التأمينية؛
- تنمية وتطوير المشاريع الفـلاحية التي تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق القروض الف لاحية التعاونية؛
- تسيير حساب الدولة الأموال المخصصة للدعم والترقية الفلاحية لتحقيق برنامج التنمية الفلاحية؛
- الوصول إلى تجسيد ثقافة الشباك الوحيد يجمع كل الخدمات الفلاحية في هذا الصندوق.

في نهاية 2013 بلغ عدد الصناديق الجهوية 64 صندوق موزعة على المستوى الوطني توجد منها 19بوسط البلاد، 21 بشرق البـلاد، 15 صندوق بغرب البلاد و 09 صناديق بجنوب البـلاد التي بدورها تشرف على تسيير 299 مكتب محلي عبر مختلف الوطن وبعدد إجمالي للمشتركين قدر ب 135000مشترك.

ثانيا. مفهوم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة

يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة أحد أهم الفروع للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لتجسيد نشاطه على مستوى دائرة خميس مليانة.

1. التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس ميانة

يقع مقر الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي بمدينة خميس مليانة ولاية عين الدفلى والذي يعتبر من أعرق الصناديق على المستوى الوطني ، نظرا للطابع الفلاحي لهذه المنطقة المتميزة بموقعها الاستراتيجي الذي يشمل سهل الشلف الخصب وجبال زكار، الضهرة و الونشريس وأيضا بمساحة زراعية إجمالية للولاية تقدر بـ 611 235 هكتار منها 676 181 هكتار مساحة صالحة للزراعة الأمر الذي جعل المنطقة تزخر بمختلف المنتجات الفلاحية الإستراتجية و المتمثلة أساسا في : الحبوب، الأعلاف،البطاطا،الحوامض الزيتون،الكروم ، الحليب،العسل ومنتجات حيوانية أخرى.

كما يضم شبكة تجارية تتكون من عشرة مكاتب محلية موزعة عبر تراب الولاية، نجدها في كل من عين الدفلى، العطاف، جليدة، جندل، مليانة، بئر ولد خليفة، بومدفع، العبادية، بوراشد وخميس مليانة وبعدد إجمالي للمشتركين قدر ب 2178 مشترك.

يشرف على إدارة الصندوق الجهوي مجلس إدارة مكون من خمسة أعضاء منتخبين من طرف أعضاء الجمعية العامة التي تتشكل من 150 فلاح مندوب مشترك في رأس مال الصندوق، كما يسيره مدير جهوي يعين بقرار من طرف المدير العام للصندوق الوطني.

2. مهام الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

يقوم الصندوق الجهوي للتعاون الفـلاحي بخميس مليانة تقريبا بممارسة كل أنواع التأمين، ومن بين التأمينات التي يقوم بها نجد:

1.2. التأمين على الأخطار الفلاحية

قوم بها أصحاب الأراضي الزراعية والمستثمرات الفلاحية أو الذين يقومون بتربية الحيوانات من أجل حماية أموالهم من الأضرار الناتجة عن الحريق، انفجار، فيضانات، والأخطار الملحقة بالمباني الخاصة بالمستثمرات والعتاد والمنقولات وجميع الأملاك المعرضة إلى الخطر .

كما أن هذا التأمين ينقسم إلى قسمين:

1.1.2التأمين على الإنتاج الفلاحي

- الأخطار الفلاحية المتعددة؛
- الأخطار المتعددة ألشجار النخيل؛
- الأخطار المتعددة لتلف البيوت البلاستيكية؛
- الأخطار المتعددة لتلف محصول البطاطا؛
- البرد؛
- حرائق المحاصيل.

2.1.2 التأمين على الإنتاج الحيواني

- الأخطار المتعددة لتربية المواشي؛
- الأخطار المتعددة في تربية الدواجن؛
- الأخطار المتعددة في تربية النحل.

2.2. التأمين على الأخطار الصناعية والتقنية

هذا النوع من التأمين يقوم به أصحاب المهن والحرفيين بحيث يضمن لهم العتاد أثناء تشغيله ووقت توقيفه في الورشة وخلال تنظيفه، وكذلك في الطريق أو على سكة الحمل أو الإنزال أو النقل وليكون هذا التأمين كامل يجب على المؤمن له إبرام عقد مع المؤمن التأمينات التالية :

- ✓ حوادث تلقائية؛
- ✓ حريق، انفجار ،صاعقة؛
- ✓ السرقة وأضرار متسببة أثناء السرقة؛
- ✓ أخطار التركيب.

3.2. التأمين على الأخطار البسيطة

هذا التأمين يكون على سرقة المحتويات وسرقة الممتلكات والسلع المخزنة وكذلك الأخطار المتعددة البسيطة للسكنات وكذلك المسؤولية المدنية العامة.

4.2. التأمين على النقل

إن هذا التأمين يطبق على البضائع التي تكون موضوعه النقل البحري وكذلك على قوارب الصيد، لكن بما أن الصندوق الجهوي الفلاحي لخميس مليانة لا يقع على الشريط الساحلي فإن التأمين البحري يكون فيها معدوما لان الأولوية للشركات الواقعة بالقرب من المسطحات المائية.

5.2. التأمين على السيارات

يكون هذا التأمين بتقديم المؤمن له جميع المعلومات اللازمة للقيام بالعملية التأمينية ومنها الوثائق التالية :البطاقة الرمادية، رخصة السياقة، وقبل إبرام العقد يقوم المؤمن بمعاينة السيارة إذا كانت تحمل كل المعلومات التي قدمها له، كما يجب على المؤمن له أن يؤمن سيارته من الأخطار كأخطار الأشخاص المنقولة وأضرار التصادم، فكلما زاد في تأمين سيارته من الأضرار الممكن حدوثها ارتفعت نسبة التأمين، كما تكون مدة التأمين تتراوح بين ستة أشهر وسنة.

6.2. التأمين على الكوارث الطبيعية

هذا النوع من التأمين بدأ من ديسمبر 2004، وهو تأمين إجباري خاص بالعقارات فقط، وفي هذا النوع يطلب من المؤمن له إحضار عقد الملكية أو عقد الإيجار والذي يجب أن يتضمن المعلومات التالية:

المساحة، تاريخ البناء، معلومات حول الموقع الجغرافي وهذا من أجل موقع العقار المراد تأمينه، والأضرار التي تقوم بتأمينها هي: الضمان ضد الزلازل، الفيضانات، الأعاصير وانزلاق التربة.

7.2. التأمين الشخصي

يعقد التأمين الشخصي على ذوي النقل العمومي، فهنا أيضا يقوم المؤمن له بتقديم وثائق السيارة وكذا عنوانه ورخصة عمله عندئذ يقوم بالتأمين على حياته أو مرضه، ويدفع قسط كل سنة.

8.2. التأمين على المسؤولية المدنية

هو نوع من التأمين يقوم به الأشخاص المنخرطين في الأندية الرياضية والجمعيات والأطباء، بحيث يضمن لهم تأمين الأضرار الناجمة عن الحوادث الجسمانية والمادية المناسبة للذات وللغير.

3.دراسة الهيكل التنظيمي للصندوق

يتكون من ستة عناصر هي على النحو التالي:

1.3. المديرية :هي أعلى هيئة داخل الصندوق تحرص على السير الحسن للمؤسسة وإدارة شؤونها عن طريق اللوائح والمناشير التي تسنها الإدارة المركزية بالجزائر العاصمة كما تقوم بتوزيع الأعمال على المصالح المختصة . هذا طبعا بعد القيام بدراستها وفحصها وتفويض المسؤوليات لرؤساء المصالح بطريقة قانونية إلى جانب حل النزاعات القائمة بين العمال، كما تقوم برعاية سمعة الصندوق.

2.3. الأمانة (السكرتارية):وهي بمثابة الخزينة حيث تحفظ كل الوثائق والمستندات السرية التي تصدر من الإدارة من قرارات فردية أو أوامر شتى في مجالات تخص الإدارة والتي يجب على الأمانة عدم إفشاؤها ألي كان إلا بإذن المدير، ويتلخص دورها في تنفيذ المهام قبل أن تقدم للمصالح الخاصة فهو يقوم بفحصها ودراستها وله الحق بحفظ بعضها إذا كانت تخص الإدارة وإرسال الباقي للمسئولين.

3.3. المصلحة التقنية:وتضم المصالح التالية:

1.3.3. مصلحة الإنتاج: في مصلحة الإنتاج يجري الاتصال بين المؤمن وطالب التأمين حيث يتم النقاش على محتوى العقد من ضمانات وتسعيرة بهدف حماية ممتلكات المؤمن له والالتزامات المترتبة على كل طرف (المؤمن والمؤمن له) ويقوم طالب التأمين بإعطاء المؤمن البيانات الضرورية عن نوعية الممتلكات المؤمن عليها (كتأمين السيارات، العتاد الفلاحي، تأمين الأراضي الفلاحية وتأمين المواشي ...) وحسب طبيعة التأمين (على الحريق، السرقة ...) والاتفاق على المدة، كيف يكون الدفع (مبلغ القسط) عن طريق شيك أو نقدا.

2.3.3. مصلحة الحوادث: تختص المصلحة باستقبال الحوادث بمختلف أنواعها ويتم فيها تكوين ملف الحادث عن طريق ملأ الاستمارات التي تشتمل على بيانات العميل وحيثيات الحادث وهذا خلال 7 أيام بعد علمه بالخطر المحدق به أن يعلم المؤمن كتابيا أو شفهيا، وبعدها يقوم بالتصريح بالحادث على استمارة خاصة متوفرة لدى الصندوق. يقوم المؤمن له بتفصيل الحادث ومجرياته بدقة من تاريخ وقوعه، ساعة الحادث، أسبابه ومكانه، ويمتد نطاق هذه المصلحة إلى تكثيف العمل مع الخبراء لإتمام إجراءات الخبير والتقييم المالي للأضرار وتعويض المؤمن له.

3.3.3. مصلحة المنازعات: على المصلحة أن تتحقق أولا من الضمانات المذكورة في وثيقة التأمين وبعد تسجيل الحادث يعين خبير لمعاينة وإثبات الحالة. وعليه أن يذكر أسباب الحادث وثمن الخسائر الناتجة وقبل إجراء أي تسديد يجب على المستخدمين مراقبة محضر الخبير، وبعد التأكد من صحة المحضر تنشأ مخالصة التعويض لحساب المستفيد وعرضها على المؤمن له لإمضائها، بعدها تحرر ورقة الصرف التي يحولها لمصلحة التمويل أو المحاسبة لتدوين الشيك هناك ثم يمنح للمستفيد مقابل تبرئة المخالصة.

4.3. مصلحة صناديق الدولة: نظرا لطابعه التعاوني المزارعون في تسييره ونظرا لتجربته الواسعة و تواجده عبر التراب الوطني (67 صندوق جهوي) كلف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بواسطة اتفاقية من طرف وزارة الفلاحة بالتسيير المالي للصناديق العمومية لتدعيم الفلاح، أهم هذه الصناديق هي: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق الحماية الصحية النباتية، صندوق ضمان الكوارث الفلاحية وتتم في هذه المصلحة ما يلي:

- تسيير ومتابعة أموال الدولة المخصصة لتدعيم المخططات التنموية.
- متابعة المدخلات والمخرجات:

1. **المدخلات:** حساب الأموال التي تخصصها الدولة لدعم الفلاحين.
2. **المخرجات:** حساب ومتابعة مصاريف الفلاحون بالتعاون مع المديرية الفلاحية للولاية

5.3. مصلحة المحاسبة : تعتبر هذه المصلحة مركز التقاء لكل مصالح الصندوق فهي تسجل كل مدخلات ومخرجات الصندوق كما تحدد الوضعية المالية في الصندوق نهاية كل سنة،تتمثل المدخلات والمخرجات في:

- المدخلات: تتمثل في التأمينات واشتراكات المؤمن لهم.
- المخرجات: تتمثل في التعويضات من جراء الأضرار التي تلحق المؤمنين لهم وجميع تكاليف الاستغلال.

6.3. مصلحة إدارة الموارد البشرية والوسائل العامة: تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- المشاركة في إنجاز محتوى البرامج التعليمية لرفع مستوى المستخدمين؛
- إنجاز مخططات تشغيل حسب احتياجات الصندوق وتنفيذها بعد المصادقة عليها من قبل المديرية العامة؛
- السهر على احترام حسن السلوك العام والإجراءات الخاصة به؛
- المساهمة في الوقاية أو تصفية الصراعات الجماعية والفردية.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

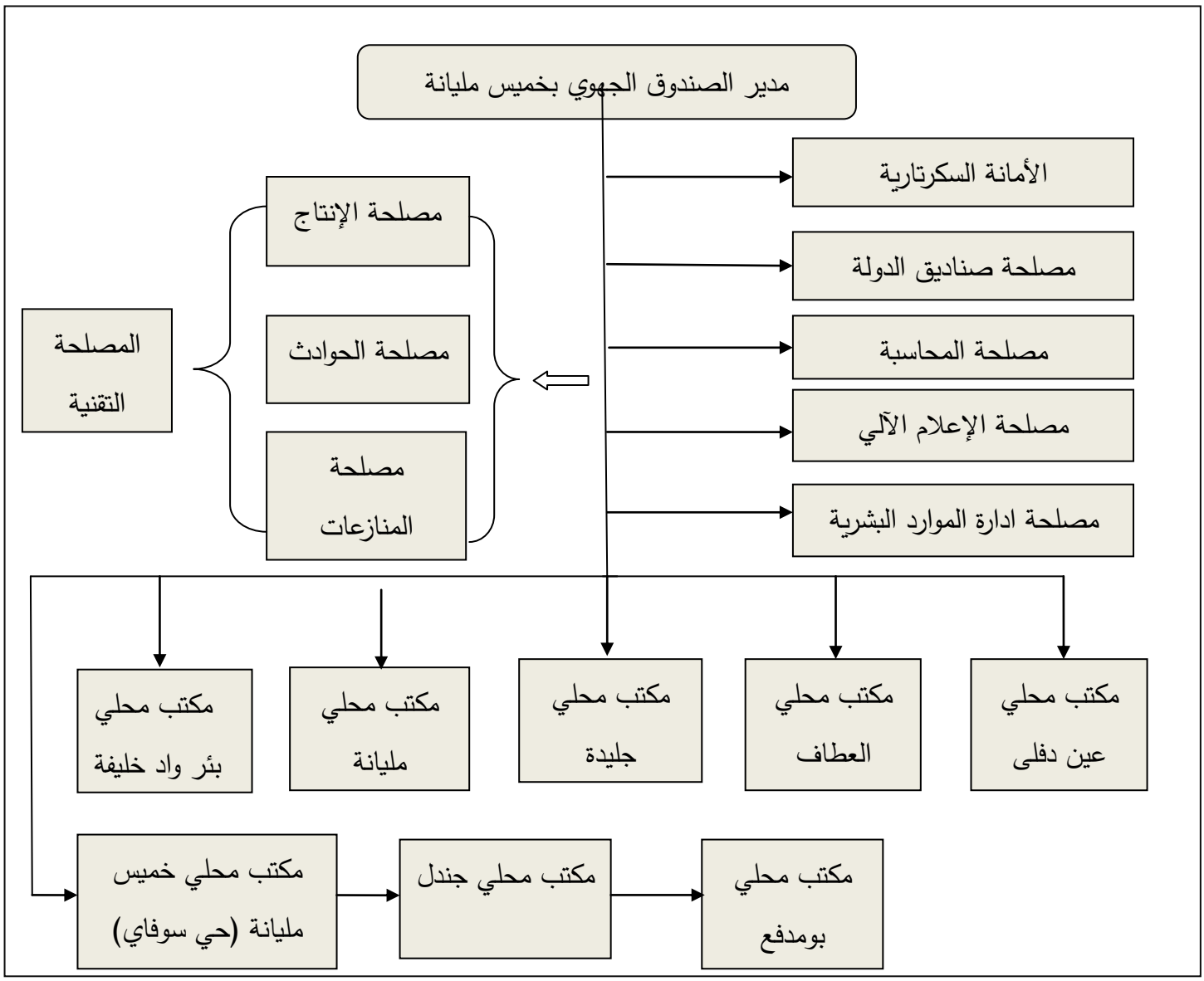

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق محل الدراسة

المطلب الثاني: طريقة جمع المعلومات وأدوات الدراسة

تقوم الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية بدور مهم في تأكيد المعلومات ومصداقيتها، من حيث جمعها ودراستها وتحليلها، ما يعطي للبحث قيمة علمية تمكن الباحث من إثبات أو نفي فرضية والوصول إلى النتائج.

1. طريقة جمع المعلومات

لقد اعتمدنا في جمع المعلومات على المصادر والأدوات التالية:

1.1 المعلومات الرئيسية

تم التحصل على نظرة عامة حول الصندوق محل الدراسة من الإدارة العامة حيث تم الحصول على التعريف بالمؤسسة والهيكل التنظيمي، بالإضافة إلى الحصول على الميزانيات المالية لكل من الأصول والخصوم من مصلحة المالية والمحاسبة

1.2. المعلومات الثانوية

تم الحصول على جملة من المعلومات التي تخص الموضوع من طرف العمال الموجودين داخل مصلحة المالية والمحاسبة بالإضافة إلى مصلحة القروض كذلك الاعتماد على المذكرات وبعض المعلومات من الموقع الالكتروني للمؤسسة.

2. طريقة الدراسة

سيتم عرض وتتبع نظام المعلومات المحاسبي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وكذلك عرض المخاطر المالية التي تعترض الصندوق وذلك بالاعتماد على مختلف المؤشرات والنسب المالية انطلاقا من الميزانيات المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى غاية 2019

المبحث الثاني:المخاطر المالية ونظام المعلومات المحاسبي في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

ترتبط قيمة نظام المعلومات المحاسبي بمدى فعاليته في التنبؤ بالمخاطر المالية للصندوق من خلال المساهمة في اتخاذ القرارات وحل المشاكل المالية بالإضافة إلى مساهمته في إعداد التقارير المالية عن طريق المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: عرضالميزانيات المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

سنقوم في هذا المطلب بعرض الميزانيات المالية الخاصة بالسنوات 2017-2018-2019 للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة.

الجدول رقم (03) عرض جانب الأصول للميزانية المالية لسنة2017

الوحدة: الدينار الجزائري

الأصول	القيمة المحاسبية الصافية
أصول غير جارية	-
فارق الاقتناء	-
قيم ثابتة معنوية	-
قيم ثابتة عينية	863000
أراضي	40548000
مباني	254000
العقارات الموظفة	-
قيم ثابتة عينية أخرى	8312000
قيم ثابتة ممنوح امتيازها	-
قيم ثابتة يجري إنجازها	-
قيم ثابتة مالية	19379000
سندات موضوعة موضع معادلة	-
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	11458000
سندات أخرى مثبتة	-
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	3220000
ضرائب مؤجلة على الأصل	4701000
الأموال أو القيم المودعة لدى المتنازلين	-
مجموع الأصول غير الجارية	**88735000**

أصول جارية	
مؤونات تقنية للتأمين	**71652000**
حصة التأمين المشترك المتنازل عنها	–
حصة إعادة التأمين المتنازل عنها	71652000
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	**85771000**
متنازل لهم ومتنازلون مدينون	–
المؤمنين ووسطاء التأمين مدينون	42186000
مدينون آخرون	43083000
الضرائب وما شابهها	502000
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	–
الموجودات وما شابهها	**78625000**
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	–
الخزينة	78625000
مجموع الأصول الجارية :	**236048000**
مجموع العام للأصول :	324783000

المصدر: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(03)** أن المجموع العام للأصول كان بقيمة 324783000 دج متضمن الأصول غير الجارية التي كانت بقيمة 88735000 دج، بينما **بلغ** مجموعالأصولالجارية236048000دج **هذا** يعني أن الأموال الخاصة للصندوق موظفة في الأصول الجارية أكثر مما هي مستخدمة في الأصول غير الجارية وهذا راجع لطبيعة نشاط الصندوق.

الجدول رقم (04) عرض جانب الأصول للميزانية المالية المفصلة لسنة 2018

الوحدة: الدينار الجزائري

الأصول	القيمة المحاسبية الصافية
أصول غير جارية	
فارق الاقتناء	–
قيم ثابتة معنوية	–
قيم ثابتة عينية	875000
أراضي	64000

مباني	153000
العقارات الموظفة	875000
قيم ثابتة عينية أخرى	–
قيم ثابتة ممنوح امتيازها	–
قيم ثابتة يجري إنجازها	–
قيم ثابتة مالية	**40134000**
سندات موضوعة موضع معادلة	31700000
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	–
سندات أخرى مثبتة	3220000
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	5214000
ضرائب مؤجلة على الأصل	–
الأموال أو القيم المودعة لدى المتنازلين	
مجموع الأصول غير الجارية	**82235000**
أصول جارية	
مؤونات تقنية للتأمين	**78202000**
حصة التأمين المشترك المتنازل عنها	–
حصة إعادة التأمين المتنازل عنها	78202000
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	**123989000**
متنازل لهم ومتنازلون مدينون	–
المؤمنين ووسطاء التأمين مدينون	41881000
مدينون آخرون	81510000
الضرائب وما شابهها	598000
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	–
الموجودات وما شابهها	
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	–
الخزينة	83595000
مجموع الأصول الجارية :	**285786000**
مجموع العام للأصول :	**368021000**

المصدر: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(04)** أن المجموع العام للأصول كان بقيمة 368021000 دج والذي ارتفع مقارنة بسنة 2017، حيث بلغت الأصول غير الجارية بقيمة 82235000 دج ، بينما **بلغ** مجموعالأصولالجارية285786000دج، هذا يعني أن الأموال الخاصة للصندوق موظفة في الأصول الجارية أكثر مما هي مستخدمة في الأصول غير الجارية وهذا راجع لطبيعة نشاط الصندوق.

الجدول رقم (05) عرض جانب الأصول للميزانية المالية المفصلة لسنة 2019

الوحدة: الدينار الجزائري

الأصول	القيمة المحاسبية الصافية
أصول غير جارية	
فارق الاقتناء	–
قيم ثابتة معنوية	–
قيم ثابتة عينية	975000
أراضي	75000
مباني	653000
العقارات الموظفة	1275000
قيم ثابتة عينية أخرى	–
قيم ثابتة ممنوح امتيازها	–
قيم ثابتة يجري إنجازها	–
قيم ثابتة مالية	40134000
سندات موضوعة موضع معادلة	33060000
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	–
سندات أخرى مثبتة	3220000
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	5814000
ضرائب مؤجلة على الأصل	–
الأموال أو القيم المودعة لدى المتنازلين	
مجموع الأصول غير الجارية	**85206000**
أصول جارية	
مؤونات تقنية للتأمين	**81652000**
حصة التأمين المشترك المتنازل عنها	–
حصة إعادة التأمين المتنازل عنها	81652000

حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	**141728000**
متنازل لهم ومتنازلون مدينون	–
المؤمنين ووسطاء التأمين مدينون	51256000
مدينون آخرون	89778000
الضرائب وما شابهها	694000
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	–
الموجودات وما شابهها	
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	–
الخزينة	**88565000**
مجموع الأصول الجارية :	**311945000**
مجموع العام للأصول :	**397151000**

المصدر: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم **(05)** أن المجموع العام للأصول كان بقيمة 397151000 دج والذي سجل ارتفاعا مقارنة بالسنتين الماضيتين، حيث بلغت الأصول غير الجارية بقيمة 82235000 دج، بينما **بلغ** مجموعالأصولالجارية285786000 دج، هذا يعني أن الأموال الخاصة للصندوق موظفة في الأصول الجارية أكثر مما هي مستخدمة في الأصول غير الجارية وهذا راجع لطبيعة نشاط الصندوق

الجدول رقم (06) عرض جانب الخصوم للميزانية المالية للسنوات 2017 / 2019/2018

الخصوم	المبالغ ل2017	المبالغ ل2018	المبالغ ل2019
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره	7708000	40110000	55942000
رأس مال غير مستعان به	–	–	
علاوات واحتياطات) احتياطات مدرجة)	30910000	30910000	30910000
فارق إعادة التقييم	–	–	–
نتيجة صافية	–	–	–
رؤوس أموال خاصة أخرى	18374000	29960000	29229000
ترحيل من جديد	72694000	50585000	68384000
حصة الشركة المدمجة	–	–	–
حصة ذوي الأقلية	–	–	–
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	**129686000**	**151565000**	**184465000**

الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية	–	–	–
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	–	–	–
ديون أخرى غير جارية	–	–	–
مؤونات مقننة	–	–	–
مؤونات ومنتجات مسجلة مسبقا	8384000	10514000	9309000
الأموال والقيم المقبوضة من إعادة التأمين	22209000	24182000	21598000
مجموع الخصوم غير الجارية	**30593000**	**34696000**	**30907000**
الخصوم الجارية			
مؤونات تقنية للتأمين	–	–	–
العمليات المباشرة	–	–	–
القبول	102583000	111984000	114456000
ديون وحسابات ملحقة			
متنازل لهم ومتنازلون دائنون	–	–	–
مؤمنين ووسطاء التأمين دائنين	–	–	–
ضرائب			
ديون أخرى	32273000	31429000	29348000
خزينة سلبية	8685000	16159000	14985000
	20963000	22188000	22990000
مجموع الخصوم الجارية	**164504000**	**181760000**	**181779000**
المجموع العام للخصوم	**324783000**	**368021000**	**397151000**

المصدر: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (06) أن المجموع العام للخصوم في ارتفاع خلال سنوات الدراسة، ويتضح وبشكل جلي أن المؤسسة قد زادت من اعتمادها على مصادر التمويل الداخلي على حساب المصادر الخارجية.

الجدول رقم (07) عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة2017

الأصول	المبالغ	النسبة %	الخصوم	المبالغ	النسبة%
الأصول الثابتة: – قيم عينية – قيم مالية	– 9493000 79242000		الأموال الدائمة: – أمول خاصة – خصوم غير الجارية (ديون طويلة الأجل)	– 129686000 30593000	
مجموع الأصول الثابتة	88735000	22.34	مجموع الأموال الدائمة	160279000	50.61
الأصول المتداولة: –قيم الاستغلال – قيم محققة – قيم جاهزة	– 157423000 78625000		– خصوم جارية(ديون قصيرة الأجل)	164504000	
مجموع الأصول المتداولة	236048000	77.66	مجموع الخصوم الجارية	164504000	49.39
مجموع الأصول	324783000	100	مجموع الخصوم	324783000	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة

نلاحظ من خلال النتائج الخاصة بالميزانية المختصرة والمبينة في الجدول رقم(07) أن نسبة الأصول الثابتة تشكل نسبة 22.34 %من مجموع الميزانية وهي أقل من نسبة الأصول المتداولة التي تمثل نسبة 77.66%، هذا يعني أن الأموال الخاصة للصندوق موظفة في الأصول المتداولة أكثر مما هي مستخدمة في الأصول الثابتة وهذا راجع لطبيعة نشاط الصندوق.

الجدول رقم (08): عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018

الأصول	المبالغ	النسبة %	الخصوم	المبالغ	النسبة%
الأصول الثابتة: – قيم عينية – قيم مالية	– 1967000 80268000		الأموال الدائمة: – أمول خاصة – خصوم غير الجارية (ديون طويلة الأجل)	– 151565000 34696000	
مجموع الأصول الثابتة	82235000	22.34	مجموع الأموال الدائمة	186261000	50.61

الأصول المتداولة: –قيم الاستغلال – قيم محققة – قيم جاهزة	 – 202191000 83595000		– خصوم جارية(ديون قصيرة الأجل)	181760000	
مجموع الأصول المتداولة	285786000	77.66	مجموع الخصوم الجارية	181760000	49.39
مجموع الأصول	**368021000**	100	مجموع الخصوم	368021000	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية.

نلاحظ من خلال النتائج الخاصة بالميزانية المختصرة المبينة في الجدول رقم (08) أن نسبة الأصول الثابتة 22.34 %أقل من نسبة الأصول المتداولة التي تمثل 77.66%، وهذا يعني أن الأموال الخاصة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي موظفة في الأصول المتداولة أكثر مما هي مستخدمة في الأصول الثابتة وهذا راجع لطبيعة نشاط الصندوق.

الجدول رقم (09): عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019

الأصول	المبالغ	النسبة %	الخصوم	المبالغ	النسبة%
الأصول الثابتة: – قيم عينية – قيم مالية	 2978000 82228000		الأموال الدائمة: – أمول خاصة – خصوم غير الجارية (ديون طويلة الأجل)	 184465000 30907000	
مجموع الأصول الثابتة	**85206000**	21.46	مجموع الأموال الدائمة	**215372000**	54.22
الأصول المتداولة: –قيم الاستغلال – قيم محققة – قيم جاهزة	 223380000 88565000		– خصوم جارية(ديون قصيرة الأجل)	181779000	
مجموع الأصول المتداولة	**311945000**	78.54	مجموع الخصوم الجارية	**181779000**	45.78
مجموع الأصول	**397151000**	100	مجموع الخصوم	**397151000**	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية.

نلاحظ من خلال النتائج الخاصة بالميزانية المختصرة المبينة في الجدول رقم (09) أن نسبة الأصول الثابتة تمثل25.18%أقل من نسبة الأصول المتداولة والتي تمثل 74.19%، وهذا يعني أن الأموال الخاصة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي موظفة في الأصول المتداولة أكثر مما هي مستخدمة في الأصول الثابتة وهذا راجع لطبيعة نشاط الصندوق.

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مختلف المؤشرات والنسب المالية

بهدف دراسة دور نظام المعلومات المحاسبي في التنبؤ بالمخاطر المالية لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل الميزانيات المالية المعروضة في المطلب السابق مستخدمين مختلف المؤشرات والنسب المالية.

1. تحليل الميزانيات المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي

1.1 رأس المال العامل الدائم

يتم حسابه كما يلي:

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

الجدول رقم (10): رأس المال العامل الدائم

البيان / السنوات	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	160279000	186261000	215372000
الأصول الثابتة	88735000	82235000	**85206000**
رأس المال العامل الدائم	71544000	104026000	130166000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

نلاحظ من خلال الجدول أنرأس المال العامل الدائم موجب وقيمته جد معتبرة خلال فترة الدراسة وارتفع بنسبة واضحة خلال سنة 2018 وسنة 2019،هذا الارتفاع راجع إلى الزيادة في الأموال الدائمة والتي صاحبها انخفاض في الأصول الثابتة ،وهذا ما يؤكد أن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يمتلك هامش أمان ويفسر لنا قدرته على تغطية أصوله الثابتة انطلاقا من الأموال الدائمة لديه، واستطاعته أيضا على تسديد جزء من ديونه قصيرة الأجل في حالة عدم توافق أجال تحول الأصول المتداولة إلى سيولة مع آجال استحقاقية الديون قصيرة الأجل.

2.1 رأس المال العامل الخاص

يتم حسابه كما يلي:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

الجدول رقم (11): رأس المال العامل الخاص

البيان / السنوات	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	129686000	151565000	184465000
الأصول الثابتة	88735000	82235000	87835000
رأس المال العامل الخاص	40951000	69330000	184465000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

نلاحظ أن قيمة رأس العامل الخاص موجبة خلال فترة الدراسة، وفي حالة ارتفاع متزايد خلال السنوات الثلاث.

3.1 احتياجات رأس المال العامل الدائم

يحسب كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل= (الأصول الجارية – خزينة الأصول) – (الخصوم الجارية – خزينة الخصوم)

الجدول رقم (12): احتياجات رأس المال العامل الدائم

البيان / السنوات	2017	2018	2019
أصول جارية – خزينة الأصول	157423000	202191000	223380000
خصوم جارية– خزينة الخصوم	164504000	181760000	181779000
احتياجات رأس المال العامل	-7081000	20431000	41601000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المالية الميزانية.

نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل خلال سنة 2017 كان سالبا معناه أنه ليس هناك احتياجات بحاجة لتمويل أما سنة 2018 فكان موجبا وقدره 20431000، أما بالنسبة لسنة 2019 فقد بلغت احتياجات الصندوق 41601000 هذا يعني أن الصندوق بحاجة إلى موارد إضافية لتغطية الاحتياجات المتزايدة الخاصة به.

4.1 الخزينة الصافية

تحسب كما يلي:

الخزينة الصافية= رأس المال العامل الدائم – احتياجات رأس المال العامل الدائم.

الجدول رقم (13): الخزينة

البيان / السنوات	2017	2018	2019
رأس المال العامل الدائم	71544000	104026000	130166000
احتياجات رأس المال العامل الدائم	-7081000	20431000	41601000
الخزينة	78625000	83595000	88565000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الخزينة موجبة خلال فترة الدراسة كما ارتفعت قيمتها خلال السنتين 2018 و2019 بقيمة 497000 وسبب الارتفاع يعود إلى زيادة القيم الجاهزة في تلك السنة، وبالتالي فإن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في وضعية مالية جيدة تسمح له بتمويل دورة الاستغلال والفائض في القيم المتاحة ما يمكنه من مواجهة الحالات الاستثنائية التي يمكن أن يقع فيها.

2. تحليل الميزانيات المالية باستخدام النسب المالية

اعتمادا على القوائم المالية يمكن حساب مجموعة من النسب التي تساعد في تشخيص الوضعية المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي كما يلي:

1.2 نسب التمويل

تتمثل في:

1.1.2 نسبة المديونية (القابلية للسداد)

يمكن حسابها كما يلي:

نسبة المديونية = (مجموع الديون / مجموع الأصول)×100

الجدول رقم (14): نسبة المديونية

البيان / السنوات	2017	2018	2019
مجموع الديون	195097000	216456000	212686000
مجموع الأصول	324783000	368021000	397151000
نسبة المديونية	%60.069	%54.127	%53.552

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة المديونية أكبر من 50% وهي تفوق النسبة المثالية 50%سنة 2017 أما بالنسبة لسنة 2018 انخفضت نسبة المديونية بمقدار5.9%،بينما سنة 2019 انخفضت بنسبة 0.575%.

2.1.2 نسبة الاستقلالية المالية

يمكن حسابها بالعلاقة:

نسبة الاستقلالية المالية =(الأموال الخاصة / مجموع الديون)× 100

الجدول رقم (15): نسبة الاستقلالية المالية

البيان / السنوات	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	129686000	151565000	184465000
مجموع الديون	195097000	199200000	212686000
نسبة الاستقلالية المالية	%66.472	%76.086	%86.731

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الاستقلالية المالية خلال السنوات الثلاث كانت أقل من 100% مع العلم أن هذه النسبة ارتفعت خلال سنة2018ب مقدار9.6% وسنة 2019 ارتفعت بمقدار 10.645%.

3.1.2 نسبة رأس المال العامل الدائم

يمكن حسابها كما يلي:

نسبة رأس المال العامل الدائم = (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة)× **100**

الجدول رقم (16): نسبة رأس المال العامل الدائم

البيان / السنوات	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	160279000	186261000	215372000
الأصول الثابتة	88735000	82235000	87835000
نسبة رأس المال العامل الدائم	%180.626	%226.498	%245.2

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة رأس المال العامل الدائم أكبر من 100%وفي تزايد ملحوظ خلال السنوات الثلاث.

2.2 نسب السيولة تضم ثلاثة أنواع:

1.2.2 نسبة السيولة العامة:

يتم حسابها كما يلي:

نسبة السيولة العامة = (الأصول الجارية / الخصوم الجارية) * 100%

الجدول رقم (17): نسبة السيولة العامة

البيان / السنوات	2017	2018	2019
الأصول الجارية	236048000	285786000	311945000
الخصوم الجارية	164504000	181760000	181779000
نسبة السيولة العامة	%143.490	%157.232	%171.606

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة أكبر من 100% خلال فترة الدراسة، كما نلاحظ أن هناك ارتفاع في نسبة السيولة العامة ب 13.742في سنة 2018،أما بالنسبة لسنة 2019 فارتفعت نسبة السيولة ب 14.374.

2.2.2 نسبة السيولة المختصرة:

تحسب كما يلي:

نسبة السيولة المختصرة = ((قيم محققة+ قيم جاهزة) / الخصوم الجارية) * 100%

الجدول رقم (18): نسبة السيولة المختصرة:

البيان / السنوات	2017	2018	2019
قيم محققة+ قيم جاهزة	236048000	285786000	311945000
الخصوم الجارية	164504000	181760000	181779000
نسبة السيولة المختصرة	%143.490	%157.232	%171.606

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الميزانية المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة المختصرة أكبر من 100% في جميع السنوات 2017-2018-2019.

3.2.2 نسبة السيولة الحالية أو الآنية:

تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة الحالية= خزينة الأصول(قيم جاهزة) / الخصوم الجارية * 100 %

الجدول رقم (19): نسبة السيولة الحالية أو الآنية

البيان / السنوات	2017	2018	2019
خزينة الأصول	7825000	83595000	88565000
الخصوم الجارية	164504000	181760000	181779000
نسبة السيولة الحالية	%47.795	%45.991	%48.721

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الميزانية المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الجاهزية النقدية (نسبة السيولة الحالية) متقاربة خلال الثلاث السنوات المالية2017-2018- 2019 وتمثل نسبة أكبر.

المطلب الثالث: تفسير ومناقشة النتائج

بعد التطرق في المطلب السابق إلى التحليل المالي بواسطة مختلف المؤشرات والنسب المالية سيتم التطرق في هذا المطلب لتفسير النتائج المتحصل عليها ومناقشة الإشكالية والفرضيات المطروحة.

1. تفسير النتائج:

يمكن تفسير النتائج المتحصل عليها في التحليل أعلاه كما يلي:

1.1 مؤشرات التوازن المالي:

- ✓ باعتبار أن رأس المال العامل يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بواسطة مواردها، ومن خلال ملاحظة النتائج المتحصل عليها من الصندوق محل الدراسة، نلاحظ أن رأس المال العامل موجب وفي ارتفاع خلال سنوات الدراسة، هذا الارتفاع راجع إلى الزيادة في الأموال الدائمة والتي صاحبها انخفاض في الأصول غير الجارية،ما يؤكد أن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يمتلك هامش أمان ويفسر لنا قدرته على تغطية أصوله الثابتة انطلاقا من الأموال الدائمة لديه، واستطاعته أيضا على تسديد جزء من ديونه قصيرة الأجل في حالة عدم توافق أجال تحول الأصول المتداولة إلى سيولة مع آجال استحقاقية الديون قصيرة الأجل.
- ✓ يدل رأس المال العامل الخاص على مدى قدرة المؤسسة على تمويل تثبيتاتها بأموالها الخاصة بدون اللجوء إلى الديون، ومن خلال النتائج المتحصل عليها، نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص موجب وفي ارتفاع متزايد خلال مدة الدراسة، ما يشير إلى أن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي قادر على تمويل أصوله الثابتة من موارده الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية، وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل أعماله هي مصادر داخلية ويعتبر هذا مؤشرا ايجابيا.
- ✓ من خلال عرض نتائج الدراسة المتعلقة بالاحتياج في رأس المال العامل نجد بأن الاحتياج في رأس المال العامل كان سالبا سنة 2017 هذا يعني أنه لم تكن لدى الصندوق احتياجات بحاجة إلى تمويل، أما بالنسبة للسنتين المواليتين فكان الاحتياج موجب وفي ارتفاع، هذا يعني أن الصندوق لم يتمكن من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية.
- ✓ يتم الحكم على التوازن المالي بواسطة الخزينة من خلال الفرق بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل، ومن خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن الخزينة موجبة وفي ارتفاع خلال السنوات الثلاث، هذا يدل على أن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لديه فائض في السيولة النقدية ما يمكنه من تغطية الاحتياج في رأس المال العامل.

2.1 نسب التمويل:

- ✓ تعبر نسبة المديونية (القابلية للسداد) عن الضمان الذي يمنحه الصندوق لدائنيه ما يمنحهم الثقة اتجاهه، لكن بالنسبة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي خلال الفترة المدروسة نلاحظ أن نسبة المديونية مرتفعة نوعا ما

عن النسبة المعيارية التي تقدر ب 50%ما يجب على الصندوق أن يصل إلى نسبة أقل من 50% ليكون محل ثقة من طرف المؤمنين وهذا ما سعى إليه خلال سنة 2018 و2019.

- ✓ بالنسبة لنسبة الاستقلالية المالية خلال سنوات الدراسة كانت أقل من 100%ما يدل على أن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي غير مستقل ماليا مع العلم أن هذه النسبة ارتفعت خلال سنة 2018و2019 ما يدل على أن الصندوق قام بتحسين قراراته المالية وهذا بسبب زيادة الأموال الخاصة التي صاحبها انخفاض الديون.
- ✓ نسبة رأس المال العامل الدائم أكبر من 100% خلال فترة الدراسة ما يدل على أن الأصول الثابتة التي يمتلكها الصندوق يقوم بتمويلها كلها عن طريق الأموال الدائمة، مع وجود هامش أمان، وأن على الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يحقق توازن بين التمويل الطويل الأجل والاستثمار.

3.1 نسب السيولة:

- ✓ تشير نسبة السيولة العامة لأهمية الأصول التي تحتاجها المؤسسة لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، ومن خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ بأن نسبة السيولة العامة كانت أكبر من 100% هذا يدل على أن الأصول الجارية غطت كل التزامات المؤسسة قصيرة الأجل كما يدل أيضا على أن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يتوفر على سيولة قصيرة الأجل.
- ✓ تعبر نسبة السيولة المختصرة عن مدى كفاية الصندوق في تغطية الالتزامات الجارية، وبما أن نسبة السيولة المختصرة كانت أكبر من 90 وفي ارتفاع مستمر، هذا ما يعني أن الصندوق يستطيع تغطية أو سداد جميع ديونه القصيرة الأجل في موعد استحقاقها بواسطة القيم الجاهزة والقيم المحققة.
- ✓ تبين نسبة السيولة الآنية مدى قدرة الصندوق على تسديد كل ديونه القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفه، ومن خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ بان نسبة السيولة الحالية(الآنية) أكبر من 45% ما يدل أن وضعية خزينة الصندوق مقبولة ومريحة للبحث عن مصادر أخرى للتمويل وفي فترة مريحة جدا، لكن للحفاظ على الوضعية المالية المثلى لابد من تدعيم الخزينة بأموال شبه جاهزة لمواجهة الأزمات غير المتوقعة.

2. مناقشة النتائج:

بالاعتماد على الطريقة التي تم بها عرض الدراسة النظرية والتطبيقية للموضوع محل الدراسة تم التوصل إلى:

الفرضية الأولى:التي تقول "**هناك إمكانية للتنبؤ بالمخاطر المالية بواسطة نظام المعلومات المحاسبي؛ من خلال حركة موجودات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي خاصة الخزينة** " صحيحة، هناك إمكانية للتنبؤ بالمخاطر المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بواسطة نظام المعلومات المحاسبي.

الفرضية الثانية: التي تقول"**إن المعلومات المحاسبية المنتجة من نظام المعلومات المحاسبي تساعد في عملية التنبؤ بالمخاطر المالية من خلال تقدير الوضعية المالية المستقبلية عن طريق اخذ الاحتياطات المناسبة لذلك** "

صحيحة، المعلومات المحاسبية المنتجة من نظام المعلومات المحاسبي تساعد في عملية التنبؤ بالمخاطر المالية المحتملة إذا كانت دقيقة وذلك عن طريق اخذ الاحتياطات المناسبة.

الفرضية الثالثة: التي تقول"**يحتل نظام المعلومات المحاسبي مكانة هامة لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي نظرا لما يقدمه من معلومات محاسبية ضرورية لغرض التنبؤ بالمخاطر المالية**" صحيحة، يولي الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مكانة هامة لنظام المعلومات المحاسبي نظرا لما يقدمه من معلومات محاسبية ضرورية لغرض التنبؤ بالمخاطر المالية المحتملة.

بعد اختبار الفرضيات يمكن الإجابة على الإشكالية الرئيسية والمتمثلة فيما يلي:

كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبي في عملية التنبؤ بالمخاطر المالية لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي؟

يساهم نظام المعلومات المحاسبي في عملية التنبؤ بالمخاطر المالية من خلال الخصائص التي تتوفر عليها المعلومات المحاسبية، حيث تستمد المعلومات المحاسبية أهميتها ومكانتها من خلال مساهمتها في التنبؤ بالمخاطر المالية في الوقت المناسب، إذ تعتبر المعلومات المحاسبية بمثابة حجر الأساس الذي يبني عليه الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي عملية التنبؤ بالمخاطر المالية بهدف مساعدته في مواجهة الظواهر والأحداث والنتائج المالية المستقبلية.

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل تجسيد ولو جزء مما تطرقنا إليه في الفصل النظري، بحيث كانت الدراسة التطبيقية على مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى غاية 2019.

اقتصرت الدراسة على عرض واقع التنبؤ بالمخاطر المالية باستخدام نظام المعلومات المحاسبي داخل الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، من خلال عرض القوائم المالية مع تحليلها عن طريق استخدام مختلف المؤشرات والنسب المالية وبتفسير ومناقشة النتائج المتوصل إليها واختبار الفرضيات تم تبيان دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية التنبؤ بالمخاطر المالية لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

خاتمة

خاتمة:

إن من أهم العوامل التي تساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها بكفاءة هو الاستعمال الجيد للمعلومات المنتجة من نظام المعلومات المحاسبي، إذ يسمح بتقييم أداء المؤسسة والتنبؤ بالمخاطر المالية لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تبين أن نظام المعلومات المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات التي تساهم في عملية التنبؤ بالمخاطر المالية في المؤسسة، وتعتبر القوائم المالية مصدرا أساسيا من مصادر المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات.

خلال الدراسة التطبيقية تم التوصل إلى النتائج الموالية:

- لكي تتمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها والقيام بوظائفها لابد من وجود نظام معلومات محاسبي يسمح بإنتاج معلومات مفيدة؛
- لكي يتميز نظام المعلومات المحاسبي بالكفاءة والفعالية يجب أن يحقق درجة عالية من الثقة والسرعة والوقت، وأن يتصف بالمرونة؛
- إن المعلومات المحاسبية تساهم في التنبؤ بالمخاطر المالية بغية تحسين الأداء المالي؛
- إن كفاءة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تعتمد على كفاءة المدخلات وعمليات المعالجة؛

التوصيات:

بعد أن تمت دارسة الموضوع من مختلف جوانبه الرئيسية وبناء على النتائج المتوصل إليها وجب تقديم بعض الاقتراحات تتمثل أهمها في:

- على الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي إعطاء قدر كبير من الاهتمام لنظام المعلومات المحاسبي لما له من دور في توفير معلومات محاسبية بجودة عالية؛
- ضرورة تكوين إطارات الصندوق على نظام المعلومات المحاسبي الخاص به من اجل الاستفادة منه بما يخدم مصالحه؛
- على الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي اعتماد نظام معلومات متطور واعتماد أحدث البرامج للتوقع والتنبؤ بالخطر.

آفاق الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع دور نظام لمعلومات المحاسبي في التنبؤ بالمخاطر المالية لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، حيث أننا لم نتطرق إلى جوانب أخرى التي قد تكون آفاق بحث مستقبلية نوجزها فيما يلي:

- **دور الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في إدارة المخاطر المالية؛**
- **الإنذار المبكر بالمخاطر المالية باستخدام نظام المعلومات المحاسبي؛**

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1. الكتب

- احمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- هاشم احمد عطية، **مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000.
- محمد يوسف الحفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**،دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى،2001.
- منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية،مصر، 2003.
- طارق حماد عبد العال، **إدارة المخاطر**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.
- الياس بن الساسي، يوسف قريش، التسيير المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،2011.
- قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2009.
- هشام عمر حمودي، **استخدام نظام المعلومات المحاسبية وفقا للمنهج المحاسبي الشرعي**، بدون طبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية،2016.
- فريد كورتل، خالد الخطيب، **نظم المعلومات لاتخاذ القرارات**، بدون طبعة، دار الزمام، الاردن، 2015.

2. الأطروحات والمذكرات

- اخضر مسعود، **إثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية** ، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016.
- مدفوني سارة، إثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي على جودة القوائم المالية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي،2015.
- نسيمه بروال، **إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي،2011/2010.
- حوري زينب، **تحليل وتقدير الخطي المالي في المؤسسات الصناعية**، رسالة دكتوراه،جامعة قسنطينة،2005.
- خير الدين القرشي، **دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق نظام المعلومات المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة،2012.
- خلود قسوم، رندة قسوم، وفاء ميلودي، **إثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، شعبة علوم مالية ومحاسبة تخصص، محاسبة وتدقيق، 2018/2017.

3. المجلات

- هلايلي إسلام،احمد قايد نور، **مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية**، مجلة دفاتر اقتصادية،المجلد11، العدد02،2019.
- فاطمة بوهالي، **إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد الاقتصادي35(01).
- خليل إبراهيم،رجب الحمداني وآخرون، **دور المحاسبة في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة الكويت، العدد30،2013.
- جبار محفوظ، عديلة مريم، **الهندسة المالية والتحوط من المخاطر في الأسواق الصاعدة دراسة حالة السوق الكويتية للخيارات**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد10، 2010.
- إيمان حسين داود الشرع، رعد زيد علوان،حنان عبد الله، **نظم المعلومات المحاسبية ودورها في تمييز الضربية بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب**، مجلة التراث، عدد خاص بأشغال مؤتمر اسطنبول الدولي الثاني للعلوم الإنسانية والطبيعية المنعقد بتركيا، اسطنبول،25/09/ 2019.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Ahmad N. Obaidat, **Accounting information qualitative characteristics Gap:Evidence from Jordan**, "International Management Review, vol.3 No2, 2007.
- Benaichouch Mohamed, **technical analysis as a financial risk management tool**, university of media, 2018.
- Laundon, K. C. &laudon, J.P ،"**Management Information systems** ،2008.
- Karen A. Horcher, **Essentials of Financial Risk Management, John Wiley & Sons Lt**d, Canada, 2005.
- Margaret woods and Kevin Dowd, **financial risk management for management accountants**, 2008.

ثالثا: المواقع الالكترونية

- https://cnma.dz